الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: مالية وبنوك

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

سلامي آية

شعيب سليم

تحت عنوان:

الديون المتعثرة و أثرها على النشاط البنكي
دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط"تيارت"

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. عبد الرحيم ليلى	(أستاذ التعليم العالي- جامعة ابن خلدون تيارت)	رئيسا
أ. لعروس لخضر	(أستاذ محاضر"أ"- جامعة ابن خلدون تيارت)	مشرفا و مقررا
أ. بلعجين خالدية	(أستاذ محاضر" أ"- جامعة ابن خلدون تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية : 2024/2023

شكر وتقدير

{لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ}

لا يسعنا في نهاية هذا العمل المتواضع إلا
أن نحمد الله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة وأعاننا على
أداء هذا العمل

عرفانا بالمساعدات التي قدمت حتى نخرج بهذا العمل، نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من كنا لنا نعم المعلم والموجه والمحفز إلى الدكتور "لعروس لخضر" الذي قبل تواضعا منه وكرامة الإشراف على إنجاز هذا العمل، فله أخلص تحية وأعظم تقدير على إرشاده ونصحه وصبره معنا، وعلى كل ما خصنا به من جهد ووقت طوال فترة إشرافه، فله من الله الأجر ومنا كل التقدير والإحترام، نسأل الله أن يمتعه بالصحة والعافية وأن ينفع بعلمه الأجيال القادمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر الى السيد مدير الوكالة محل الدراسة على حسن الإستقبال وكبير الإهتمام الذي أولاه للتربص وعن التوجيهات التي أسداها بخصوص موضوع المذكرة.

كما نشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذا العمل وتقويمه ومناقشته، فلهم كل الشكر والتقدير وجزاهم الله عنا خير الجزاء.

إهداء

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه ومعونته، بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر

عظم المراد فهان الطريق، فجاءت لذة الوصول... لتمحي مشقة السنين

فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا

إلى أول رجل أحبني، من زين إسمي بأجمل الألقاب ليبقى معي حتى موتي، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، إلى من سعى على راحتي ونجاحي، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعمي الأول في مسيرتي، وسندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى فخري وإعتزازي **(والدي)**... كيف لا يهواه عمري؟ وهل بعد الأب نعيما يذكر؟...

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وإحتضنني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى القلب الحنون، والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي، ونجاحي، ومصباح دربي، إلى وهج حياتي **(والدتي)**

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى ملهمي نجاحي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها، إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرة عيني**(إخوتي)**

"**فاطمة، قادة، عزالدين، خالد، محمد، عبد الله**"

إلى من شهدت إنهياري وراهنت على نجاتي، من إنتشلتني من حزني، حفظت سري وشدت ظهري (توأمتي)

" **فطيمة السعدية جوهري**"

إلى رفيقة دربي، من همها أمري فكانت وقت الضعف قوتي تلك عزيزة الروح

"**صديقي نعيمة**"

إلى رفيق الخطوة الأولى والخطوة ما قبل الأخيرة من كان لي خير سند وخير معين لإنجاز هذا العمل (ممتنة لكوب القهوة الصباحية)

"**شعيب سليم**"

أهدي تخرجي وفرحتي إلى من أرادو بي شرا فخيب الله ظنهم وزدت قوة وجبرا

فالحمد لله على

حسن الختام والتمام

"سلامي آية"

إهداء

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

أحمد الله مخرج النور بعد الظلام، أحمده ربي رزقني حسن المسير...

كلمات شكر وامتنان لمن كانوا لنا مثل الشموع في الليالي المظلمات أهدي تخرجي لوالدي العزيز الذي سار معي في كل درب وكل طريق لأصعد به الى طريق النجاح فألف شكر وتحية...

إلى أمي الحبيبة صاحبة البيت الدافئ والعين الساهرة والقلب الحنون...

دمتي لي أغلى أشيائي جوهرتي

إلى من أُبصر في عيونهم الأمل، وأستشعر من نظراتهم حب الخير لي (إخوتي)

إلى صديقة المواقف لا السنين، شريكة الدرب الطويل والطموح البعيد، صاحبة كوب القهوة (سلامي آية)

إلى من تطيب الأوقات بصحبتهم، ويصبح لكل شيء معنى أعمق بضحكاتهم.. (أصدقائي الأحباء)

إلى من اتخذوا من وقوعي شماتة أهدي هذا التخرج

شعيب سليم

الفهرس

المحتوى	الصفحة
البسملة	
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ- هـ
الفصل الأول: التأصيل النظري حول الديون المتعثرة وأثرها على النشاط البنكي	
تمهيد	07
المبحث الأول: نشاطات البنوك التجارية	08
المطلب الأول: قبول الودائع	08
المطلب الثاني: منح السلف والقروض	11
المطلب الثالث: الإستثمار في الأوراق المالية	16
المبحث الثاني: عموميات حول الديون المتعثرة	21
المطلب الأول: ماهية الديون المتعثرة	21
المطلب الثاني: المحددات والمؤشرات التي تسبق تعثر الدين	28
المطلب الثالث: مراحل تعثر الديون في المصارف التجارية	30
المبحث الثالث: أسباب ومخاطر الديون المتعثرة والآثار الناجمة عنها	32
المطلب الأول: أسباب ظاهرة الديون المتعثرة في المصارف التجارية	32
المطلب الثاني: مخاطر ظاهرة تعثر ديون العملاء	35
المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الديون المتعثرة في البنوك التجارية	36
خلاصة الفصل	39

الفصل الثاني: دراسة حالة الديون المتعثرة على مستوى CNEP–Banque	
تمهيد	41
المبحث الأول: بطاقة تعريفية للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك–	42
المطلب الأول: لمحة عامة حول البنك ومراحل تطوره	42
المطلب الثاني: التعريف بالوكالة محل الدراسة	44
المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة في منح القروض	52
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للديون المتعثرة بالوكالة محل الدراسة	56
المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة	56
المطلب الثاني: تحليل أثر الديون المتعثرة على النشاط البنكي خلال الفترة2019–مارس2024	57
دالمطلب الثالث: تعثر الدين والإجراءات المتخذة في تحصيله	63
خلاصة الفصل	66
خاتمة	68
قائمة المصادر والمراجع	75
الملخص	78

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	محددات القروض المتعثرة في بعض الدول	28
(2-1)	أسباب تعثر التمويلات الشخصية والمستثمرين وأصحاب المشاريع حسب الأهمية	33
(3-2)	حجم القروض المتعثرة خلال الفترة 2019- مارس2024	57
(4-2)	بيانات الديون المتعثرة من إجمالي الديون خلال الفترة 2019-مارس2024	59
(5-2)	بيانات حجم الديون المتعثرة وحجم الديون المحصلة من إجمالي الديون	62

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مصادر ودائع البنوك التجارية	09
(2-1)	خطوات منح القروض	15
(3-1)	أوجه النشاط الأساسي للبنك التجارية	20
(4-1)	أسس تصنيف الديون المتعثرة	27
(5-2)	الهيكل التنظيمي المركزي**(CNEP-Banque)**	46
(6-2)	حجم الديون المتعثرة خلال الفترة 2019- مارس2024	58
(7-2)	بيانات لإجمالي الديون خلال الفترة 2019- مارس2024	60
(8-2)	حجم الديون المتعثرة بالنسبة المئوية	61
(9-2)	حجم الديون المتعثرة وحجم الديون المحصلة من إجمالي الديون	63

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	إتفاقية القرض	79
02	رسالة تبليغ	83
03	تبليغ تسليم إعذار قبل الحجز التنفيذي على العقار	84
04	بطاقة معلوماتية	85
05	عريضة طلب إمهار عقد رهن بالصيغة التنفيذية	86

مقدمة

تعد الديون المتعثرة من التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع المصرفي، حيث تؤثر بشكل مباشر على إستقراره المالي وقدرته على تقديم خدماته بكفاءة. تعتبر هذه الديون تلك القروض التي يتأخر أو يتعذر على المقترضين سدادها وفقاً للشروط المتفق عليها، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل في السيولة وتزايد المخاطر المالية للبنوك. وفي ظل الإعتماد المتزايد على القروض كمصدر رئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية وتوسيع الأعمال، يصبح من الضروري دراسة العوامل التي تساهم في إرتفاع نسب الديون المتعثرة وتقييم تأثيرها على الأداء البنكي.

تتسبب هذه الديون في تقليص قدرة البنوك على منح قروض جديدة، وزيادة تكاليف الاقتراض، وقد تؤدي أحياناً إلى تآكل رأس المال، مما يضعف مناعة البنك تجاه الصدمات الإقتصادية. وبالتالي، يتعين على البنوك تطوير إستراتيجيات فعالة لإدارة هذه الديون وتحصيلها بكفاءة، مع التركيز على تحسين جودة المحفظة الائتمانية وتقليل نسب الديون المتعثرة إلى أدنى حد ممكن.

ورغم أن القطاع المصرفي يعد من الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني لما يلعبه من دور حيوي في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمارات المنتجة، فإن قدرة البنوك على أداء هذا الدور تتأثر بشكل كبير بجودة محفظتها الائتمانية. تتطلب معالجة مشكلة الديون المتعثرة تحليلًا دقيقًا للعوامل المؤثرة، بما في ذلك الظروف الإقتصادية العامة والسياسات النقدية والمالية، إضافة إلى دراسة سلوك المقترضين وقدرتهم على السداد.

من هنا، يعتبر تقييم فعالية الإستراتيجيات المتبعة في إدارة الديون المتعثرة أمراً بالغ الأهمية. فالبنوك بحاجة إلى تبني إجراءات وقائية متقدمة، مثل تحسين معايير الإقراض، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر لتحديد العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية قبل تفاقم مشاكلهم. كما أن تحسين كفاءة فرق التحصيل وتطوير برامج إعادة جدولة القروض يمكن أن يسهم بشكل كبير في تقليل نسب التعثر وتعزيز الاستقرار المالي للبنوك.

إنطلاقا من ذلك وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الذي يشكل محور بحثنا، وهو:

كيف تؤثر الديون المتعثرة على النشاط البنكي؟

بناءا على السؤال الجوهري يمكن طرح جملة من التساؤلات نوردها في ما يلي:

1. هل تؤدي زيادة القروض الممنوحة إلى زيادة حجم الديون المتعثرة؟
2. هل تعثر الديون يؤثر على ثقة العملاء والمستثمرين في القطاع المصرفي؟
3. هل الإجراءات التي يعتمدها الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك– لإسترداد الديون المتعثرة فعالة؟

- **الفرضيات:**

1. كلما زاد حجم القروض الممنوحة زاد حجم الديون المتعثرة.
2. تأجيل العملاء لتمويل مشاريعهم بسبب القروض المتعثرة.
3. الإجراءات القانونية والبدائل التفاوضية تحسن النشاطات البنكية.

- **أهداف البحث:**

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى توضيح النقاط التالية:

- ✓ إن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو إعطاء نظرة شاملة وواسعة حول القروض المصرفية وعملية سيرها داخل البنك من جهة ومن جهة أخرى تسليط الضوء على القروض المتعثرة وتوضيح أسبابها.
- ✓ معرفة تطور حجم الديون المتعثرة وأثارها على النشاط البنكي.
- ✓ إبراز الدور الذي تلعبه البنوك وما تتحمله من جراءها.
- ✓ توضيح خطر عدم تسديد القرض والأخطار الناجمة عنه، طرق معالجتها وكيفية التقليل والحد منها.

- **أهمية البحث:**

تتمثل أهمية هذا البحث في تقديم استراتيجيات مبتكرة وفعالة لإدارة الديون المتعثرة، مما يسهم في تعزيز الإستقرار المالي للبنوك وتقليل المخاطر المرتبطة بالتعثر المالي. من خلال تحليل تأثير الديون المتعثرة على النشاط البنكي، يساعد البحث على تحسين كفاءة البنوك في تخصيص الموارد المالية، مما يدعم النشاط الإقتصادي ويعزز النمو المستدام. كما أن تحسين آليات التحصيل وتطوير نظم الإنذار المبكر يساهم في تحقيق إستدامة مالية طويلة الأجل، ويزيد من ثقة المستثمرين والمودعين في النظام البنكي. بالإضافة إلى ذلك، يسهم البحث في تعزيز التعاون بين البنوك والجهات القانونية والتنظيمية، مما يرفع من كفاءة النظام المالي ويعزز التنمية الإقتصادية الشاملة.

- **دوافع اختيار الدراسة:**
- **أسباب ذاتية:**
  - ✓ الرغبة الشخصية للبحث في هذا المجال.
  - ✓ إستكمال لدراستنا السابقة في السنة ثالثة ليسانس.
  - ✓ طبيعة التخصص، حيث لهذا الموضوع علاقة بتخصص مالية وبنوك.
- **أسباب موضوعية:**
  - ✓ تعميق المكتسبات العلمية في ميدان البنوك وبالخصوص القروض.
  - ✓ الرغبة في اكتساب معارف جديدة حول موضوع الديون المتعثرة واقتراح حلول لها.
  - ✓ تزايد ظاهرة القروض المتعثرة وما نتج عنها من مشاكل.
- **حدود الدراسة:**
  - ✓ **البعد الزماني:** خلال فترة التربص والتي تمت في شهرين ، وتم منح القرض من 2019 إلى غاية 2024.
  - ✓ **البعد المكاني:** دراسة ميدانية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–(CNEP-Banque).

- **المنهج المستخدم:**

إعتمدنا في بحثنا هذا على المنهجين الوصفي وذلك في الجانب النظري، والاحصائي التحليلي في الجزء التطبيقي.

- **الأدوات المستخدمة:**

من أجل دراسة مشكلة موضوع بحثنا والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات صحة الفرضيات أو نفيها، وجدنا ضرورة الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، ولكي لا يبقى الموضوع نظريا سنتطرق إلى دراسة حالة والتي من خلالها سنحاول إسقاط الدراسة النظرية على الواقع.

- **صعوبات الدراسة:**

✓ صعوبة الحصول على الأرقام والمعطيات من الجهات المعنية وذلك بسب السرية المهنية المنتهجة في البنوك.

✓ ضيق فترة إجراء الدراسة الميدانية بالوكالة.

- **الدراسات السابقة:**

من أهم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدراسة ما يلي:

✓ **دراسة يوسف خروبي، فؤاد صديقي:** بعنوان البقرض المتعثر وأثره على أداء البنوك التجارية، مجلة الإقتصاد الجديد المجلد12/العدد3 (2024)، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، هدفت هذه الدراسة إلى إختبار تأثير القروض المتعثرة في أداء البنوك التجارية، من خلال رفع مؤشرات: (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، معدل هامش الربح،معدل الرفع المالي) بإستخدام الإنحدار الخطي البسيط للفترة 2017-2019 حالة البنك الخارجي الجزايري تقرت، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير بين القروض المتعثرة ومؤشرات الأداء، من خلال معاملي الإرتباط والتحديد وكذا إختبار النموذج.

✓ **دراسة محمدي قيس، بلال أسامة:** تحت عنوان معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية و هي مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير بجامعة إبن خلدون تيارت سنة 2021-2022، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كيفية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية، وأيضا مدى تأثيرها على ربحية البنوك التجارية، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين القروض المتعثرة ومؤشرات الربحية للبنك بالإضافة أن هناك تأثير مباشر وغير مباشر لمشكل التعثر على ربحية البنك.

✓ **دراسة فاطمة بن شنة:** بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، وهي مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2008-2009، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي والائتماني في تقييم مخاطر الائتمان والحد من تعثر الفروض المصرفية، وقد توصلت نتائج من أهمها إمكانية تطبيق أدوات التحليل المالي والإئتماني مع توفر قاعدة بيانات ومعطيات، إمكانية تحديد إحتمال تعثر العميل.

- ✓ **دراسة بسمة صنقلي وصالحة مبروكي:** بعنوان "أثر الديون المتعثرة على المقدرة التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية للفترة 2006-2018"، وهي مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة أحمد دراية – أدرار، سنة 2021. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الديون المتعثرة على قدرة البنوك التجارية الجزائرية على التمويل، مع التركيز على حجم السيولة وحجم الديون المتعثرة كمتغيرات وسيطة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الديون المتعثرة تشكل عقبة أمام التمويل البنكي، وتؤثر بشكل سلبي على السيولة البنكية، مما يستدعي تبني إجراءات صارمة في إدارة المخاطر المصرفية للحد من هذه الظاهرة.
- ✓ **دراسة عادل هبال:** بعنوان إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 03 سنة 2011-2012، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة القروض المتعثرة، وقد توصلت إلى نتيجة بأن القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان,
- ✓ **تشيكو عبد القادر:** بعنوان مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية- 20(1) بجامعة زيان عاشور بالجلفة، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ظاهرة القروض المتعثرة من خلال الكشف عن مراحلها وأسبابها وكيفية التعامل معها.

إن ما تتشابه فيه هذه الدراسات مع الدراسة محل الانجاز، يتمحور حول تقديم الأهمية اللازمة عن القروض المتعثرة وآليات معالجتها، أما وجه الاختلاف الأساسي بين الطرفين فهو يتمثل في كون ظاهرة القروض المتعثرة تمثل عنصرا تابعا خلال الدراسات السابقة، أما في الدراسة الحالية فسيتم دراسته كعنصر مستقل مع دراسة كيفية تأثيره على عنصر تابع ألا وهو النشاط البنكي.

- ➢ **هيكل البحث:**

إرتأينا إلى أن يكون بحثنا مقسما إلى قسمين، نتطرق في القسم الأول إلى الجانب النظري وبدوره قد تناول:

الفصل الاول :بعنوان التأصيل النظري حول الديون المتعثرة وأثرها على النشاط البنكي. والذي تناولنا فيه 3مباحث والمتمثلة في:

المبحث الأول: نشاطات البنوك التجارية.

المبحث الثاني: عموميات حول الديون المتعثرة.

المبحث الثالث: أسباب ومخاطر الديون المتعثرة والآثار الناجمة عنها.

أما القسم الثاني تطرقنا إلى الجانب التطبيقي وذلك حتى يكتسي الموضوع أكثر واقعية ولهذا قمنا بإجراء دراسة تطبيقية لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– مع دراسة حالة ملفات.

والذي بدوره تم تقسيمه إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك–وكالة تيارت.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للديون المتعثرة بالوكالة محل الدراسة.

وفي الأخير الخاتمة العامة التي حاولنا من خلالها جمع الإستنتاجات المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ثم تقديم مجموعة من التوصيات والإقتراحات.

الفصل الأول

التأصيل النظري للديون المتعثرة وأثرها على النشاط البنكي

تمهيد:

تعتبر نشاطات البنوك التجارية مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها و تتنوع هذه الخدمات بين قبول الودائع ومنح القروض والسلف بالإضافة الى الإستثمار في الأوراق المالية وغيرها للأفراد والشركات إذ تعتبر أيضا مركزا لتداول العملات الأجنبية والسلع، وتوفير الخدمات المالية والدولية، وذلك لتلبية إحتياجات العملاء بشكل شامل وفعال. ومع تفشي ظاهرة تعثر الديون شكلت تحديا كبيرا للقطاع المصرفي حيث أثرت وبشكل عام على النشاط البنكي عن طريق زيادة مخاطر الإئتمان تقليل القدرة على تمويل جديد، كما أنها تمثل مخاطر كبيرة على الأصول والسيولة نتيجة عدم تسديدها في الوقت المحدد أو وفقا للشروط المتفق عليها مما يضعف الثقة في النظام المالي.

ومن خلال ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: نشاطات البنوك التجارية،

المبحث الثاني: عموميات حول الديون المتعثرة،

المبحث الثالث: أسباب ومخاطر الديون المتعثرة والآثار الناجمة عنها.

المبحث الأول: نشاطات البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم و أقدم المؤسسات المالية الوسيطة المهمة والمحورية من خلال النشاطات التي تقوم بها حيث تعتمد على ودائع العملاء كمصدر أساسي للأموال التي تقوم بإستخدامها، إذ أنها ترتكز على قبول الودائع بمختلف أنواعها وتقوم بتشغيلها بعد أن تكون قد عملت على تكوين ما يسمى بالإحتياطي النقدي وفقا لأحكام قانون البنوك والإئتمان وبالمعدلات التي تحدد من قبل البنك المركزي، ومن ثم إعادة استخدامها لحسابها الخاص بمختلف العمليات المالية كمنح السلف والقروض للعملاء وإستثمارات لحساب محافظة اوراقها المالية.

المطلب الأول: قبول الودائع

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الودائع، مصادرها، انواعها ودور البنوك في تنميتها.

أولا: مفهوم الودائع المصرفية

تعرف الوديعة المصرفية بأنها مبلغ من المال يمنحها الزبون إلى المصرف وفق عقد يسمح للزبون بالإستفادة من خدمات المصرف, ويمكنه سحب الوديعة وفق صيغة يتفق عليها وقد يحصل على فائدة معينة ويوجب الزبون حماية الوديعة والمحافظة عليها فيما يسمح للمصرف إستغلالها بالصيغة التي يراها مناسبة لفترة محددة او غير محددة.[1]

هي المبلغ المصرح به بأية عملة كانت والمودعة لدى المنشأة المالية والمصرفية والواجبة الدفع أو التأدية عند الطلب, أو بعد إنذار في تاريخ إستحقاق معين وهنالك بعض المبالغ التي يتم إيداعها في البنوك، إلا أنها لا تدخل ضمن مفهوم الودائع وهذه تتمثل في :[2]

1) المبالغ المودعة بالعملة المحلية لقاء فتح الإعتمادات المستندية.
2) المبالغ المودعة لقاء إصدار الكفالات المصرفية.
3) المبالغ المودعة بالعملات الأجنبية في البنوك المحلية كغطاء للإعتمادات المفتوحة.
4) مبالغ أحد فروع البنك المعين لدى فرع آخر من نفس البنك.

الودائع هي كل ما يقوم بوضعه الأفراد أو الهيئات في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف والوديعة لا تعني للملكية، أي ملكية النقود فهي دائما ملك لصاحبها تخلى عن التصرف فيها بصفة

[1] الدكتور أوصغير الويزة "**إستيراتيجيات جذب الودائع في البنوك الجزائرية وأثرها على نشاطها**" (دراسة مقارنة بين بنك سوسيتي جنرال الجزائر والبنك الوطني الجزائري)، مجلة الاستيارتيجية والتنمية، المجلد08/ العدد: 15 مكرر (ديسمبر 2018)، ص89.

[2] سامر جلدة "**البنوك التجارية والتسويق المصرفي**" طبعة2011م-1435. (الاردن-عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع)، 2008.ص110.

مؤقتة، و قد نقل حق التصرف فيها ولكن وبشكل مؤقت أيضا الى البنك، هذا الاخير من حقه الإستعمال هذه الودائع في الحدود التي تسمح له بها عمليات السحب المحتملة من طرف أصحابها.[1]

مصادر الودائع:

شكل(1-1): يمثل مصادر ودائع البنوك التجارية

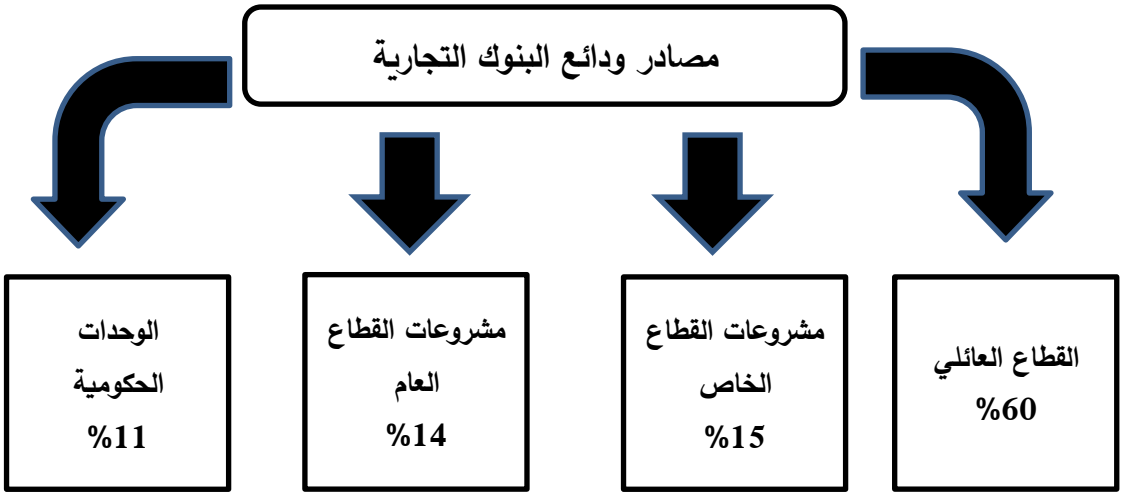

المصدر: الطاهر لطرش "**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص25.

ويقصد بالقطاع العائلي الأفراد والأسر الذين يودعون أموالهم بالبنوك والمشروعات القطاع الخاص هي المشروعات التي يمتلكها ويديرها القطاع الخاص والتي تعمل في المجالات الإقتصادية المختلفة. اما مشروعات القطاع العام فهي المشروعات التي تمتلكها وتديرها الدولة في المجالات الخاصة بإنتاج وتوزيع السلع، أما الوحدات الحكومية فهي تلك الوحدات التي تمتلكها وتديرها الدولة في مجال وتوزيع الخدمات العامة.[2]

ثانيا: انواع الودائع في البنوك التجارية

1. **الودائع الجارية وتحت الطلب:** عادة ما تكون هذه الحسابات قصيرة الأجل وللعميل الحق بالسحب من حساب الودائع بواسطة الشيكات وبشكل شخصي. وعادة لا تعطى للمودع في هذا الحساب أية فوائد.[3]
2. **ودائع لاجل:** وهي الوديعة التي تودع لدى المصرف التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع المصرف.

---

[1] الطاهر لطرش "**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص25.

[2] الدسوقي حامد أبو زيد "**إدارة البنوك (1)**" مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ص47.

[3] محمود حسين الواتدي، حسين محمد سمحان "**المصارف الاسلامية**" (الأسس النظرية والتطبيقات العملية) الطبعة الأولى 2007م-1427هـ، الطبعة الثانية 2008م_1428هـ ،الطبعة الثالثة 2003_1430هـ، الطبعة الرابعة 2012م_1433هـ، (عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع)، ص 39.

3. **تحت إشعار:** وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد اخطار المصرف فترة زمنية متفق عليها.[1]

4. **ودائع التوفير:** وهي ودائع تودع لدى صناديق البريد(أو لدى المصارف الإدخارية المحلية في بعض البلدان الإستدراكية) و يحصل أصحابها على تقيد و تثبت فيها دفعات الإيداع والسحب. وتفرض صناديق البريد والمصارف الإدخارية حدا أقصى لمبلغ الوديعة. وتدفع عنها أسعار فائدة محددة مسبقا. ومعظم هذه الودائع شخصية وأهميتها متواضعة بالقياس إلى بقية أنواع الودائع الأخرى.[2]

ثالثا: دور المصارف في تنمية الودائع

ومما تستطيع المصارف القيام به لزيادة المدخرات وتشجيع الجمهور على التعامل معها وبالتالي زيادة حجم الودائع ما يلي:[3]

1. **التوسع في فتح الفروع:** على المصارف أن تقترب من المودعين
2. **تنشيط الخدمات المصرفية:** على المصارف أن تعيد النظر في إجراءات للمتعاملين سواء بواسطة أقسام متخصصة بالإرشاد المصرفي أو نشرات تقدمها للجمهور أو بوسائل مبتكرة.
3. **نشر الوعي المصرفي:** الإتصال الواسع بالأفراد و إطلاعهم على مزيد من الخدمات التي يمكن ان تؤدى بواسطة المصرف، وفي اغلب بلدان العالم تصدر المصارف كتيبات صغيرة سهلة العبارة مزودة بالرسوم الكاركاتيرية التي تشرح العمليات في سهولة وسير بل أنها تتجه الى التسلية بهذا الأسلوب حتى تزيل من نفوس المتعاملين ما يساورهم من اعتقاد من صعوبة العمليات المصرفية.
4. **نشر الوعي الاستثماري:** وذلك عن طريق إصدار نشرات دورية تفسر فيها بواعث القوانين الإقتصادية والمالية وتوضح المراكز المالية للشركات وتشرح أهداف المشروعات الجديدة وبذلك تعمل على تنشيط التداول في أسواق الأوراق المالية.

---

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي"**النقود و البنوك**" الطبعة الأولى 2010م-1431هـ (عمان، دار صفاء للنشر والتورزيع)،2009 ص 70.

[2] ناظم محمد النوري الشمري "**النقود والمصارف**" **(النظرية النقدية)**،الطبعة الأولى 2010م-1431هـ (عمان ،الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2009)، ص147.

[3] زياد رمضان، محفوظ جودة "**الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك**"، الطبعة الثالثة 2006، (الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع)، ص ص 84-85.

المطلب الثاني: منح القروض السلف

يعتبر تقديم القروض والسلف جزءًا أساسيًا من أنشطة البنوك التجارية، حيث تلعب دورًا هامًا في تمويل الاستثمارات وتعزيز النشاط الاقتصادي، و على ضوء ذلك يمكن التطرق إلى تعريف القروض و السلفيات مع ذكر أنواعها و أبرز الخطوات لمنحها.

أولا: تعريف القرض

يمكن تعريف القرض المصرفي بأنه عقد يتعهد بمقتضاه المقرض–البنك– أن يسلم عملية المقترض مبلغا من النقود أو يقيده في حسابه، وذلك مقابل التزام العميل برد هذا المبلغ عند حلول الأجل المتفق عليه بالإضافة إلى عوائد القرض وعمولة البنك، وعلى ذلك فالقرض المصرفي أبسط صور الإعتمادات المصرفي، إذ يضع المصرف المبلغ تحت تصرف عميله، و يملك العميل التصرف في هذا المبلغ دون قيد أو شرط.[1]

ثانيا: القروض والسلفيات

وهي تشبه في أساسها الأوراق التجارية المخصومة من حيث أنها من قبيل الإئتمان قصير الاجل، وتتميز القروض عن السلفيات في أن الأولى يمنح للمصرف قيمتها بالكامل للعميل بمجرد الموافقة على حصوله عليها، بينما الثانية (السلف) فلا يسمح للعميل بالسحب منها إلا في حدود المبالغ المصر بها،

كذلك يعد من قبيل القروض القصيرة الأجل، ما يعرف باسم الإعتمادات المستندية، وهي الإعتمادات التي يقدمها المصرف التجاري لعملائه مقابل المستندات المتعلقة بعمليات الاستيراد و التصدير بصفة خاصة.[2]

ثالثا: الفرق بين القروض والسلفيات

يكمن الإختلاف الرئيسي بين القروض والسلفيات في أن الأولى عبارة عن "مبلغ من المال يقدمه المصرف بصورة قرض يحصل عليه المقترض بمجرد الإتفاق بينه وبين المصرف على مقدار القرض وموعد سداده"، في حين أن السلفة تمثل إلتزاما من المصرف إلى الحاصل عليها بالسحب منه في حدود المبلغ المصرح به، وفضلا عن ذلك فإن هناك نوعا آخر من الإقراض قصير الأجل يعرف (بالتسهيلات الائتمانية) القائمة على أساس الإعتمادات المستندية التي يقدمها المقترض للمصرف فيقوم المصرف– بالإستناد عليها– بفتح حساب جار لصاحبها، وغالبا ما تكون هذه المستندات مرتبطة بعمليات الإستيراد والتصدير.[3]

---

[1] الدكتور محمد علي محمد احمد البنا "**القرض المصرفي**" (دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي)، الطبعة الأولى 2006م،1427هـ، (بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية)، ص452،

[2] محمد يونس، عبد النعيم مبارك "**النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**". (الإسكندرية: الدار الجامعية)، 2003، ص252.

[3] محمد الطاهر الهاشمي "**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**" (الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية)، الطبعة الأولى 2010م، منشورات جامعة 7أكتوبر، الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر.

أنواع القروض: وعلى ذلك فإنه يمكن تقسيم القروض على أساس طول أجلها إلى ما يلي:[1]

1) **قروض قصيرة الأجل:** وهي القروض الذي لا يتجاوز أجلها عام. وجدير بالذكر أن الجانب الأكبر من القروض التي تقدمها البنوك التجارية في مصر لعملائها هي قروض قصيرة الاجل حيث أن هناك اعتمادات تدرج في الموازنة العامة للدولة للتمويل الطويل الأجل لوحدات القطاع العام، كما أن بنك الاستثمار القومي يهتم الآن بهذا القطاع، ولكن يلاحظ أن كثير من القروض قصيرة الأجل تتحدد سنة بعد أخرى مما يضفى عليها في الواقع طابع غير قصير الاجل.

2) **قروض متوسطة الأجل:** تسمى القروض التي يجاوز أجلها العام و لا يزيد عن خمس سنوات بالقروض المتوسطة الاجل.

3) **قروض طويلة الأجل:** وهي تلك القروض التي يكون اجلها اكثر من خمس سنوات.

على الغرض منها:

1) **قروض منتجة:** وهي القروض التي تقدم لتشغيلها في القطاعات الإقتصادية المختلفة، أي قطاع الصناعة ، قطاع الزراعة، قطاع التجارة، قطاع الخدمات.

2) **قروض غير منتجة أي قروض استهلاكية:** وهي القروض التي تقدم للأفراد– كما هو واضح من اسمها لأغراض استهلاكية، وغالبا ما يحصل على مثل هذه القروض لغرض اقتناء السلع المعمرة مثل: اثاث المنزل، السيارة، التليفزيون وغيرها.

من حيث الضمانات تنقسم إلى:[2]

1) سلف وقروض بدون ضمانات، أي أن سمعة العميل و مركزه المالي على درجة عالية من الثقة.

2) سلف وقروض بضمانات شخصية أي بكافلة وبضمانة أشخاص معروفين لدى البنك او لهم ضمانات البنك.

3) سلف وقروض بضمانات عينية (بضائع، عقارات، آلات...الخ).

من حيث متلقي القرض تنقسم إلى:

1) القرض العام: يمنح هذا الائتمان لاشخاص القانون العام، حيث تعتبر القروض العامة من الموارد المهمة التي تساهم في تغطية عجز الميزانية العامة للدولة الناتج لوجود مشاريع اقتصادية ضخمة لا تكفي ايرادات الدولة في تمويلها ويعتمد البنك عند منح هذا النوع من القروض على الثقة في التعامل مع الدولة وعلى الظرف الاقتصادية والسياسية والمالية.[1]

---

[1] دكتور أحمد علي دغيم "**اقتصاديات البنوك**"، (مع نظام نقدي وإقتصادي عالمي جديد)، (القاهرة: دار النشر للطباعة)،ص67 ص–68.

[2] فائق شيق وآخرون،"**محاسبة البنوك**" الطبعة الثانية 2002م–1422هـ ،(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة)، ص119.

2) **القرض الخاص:** هو الائتمان الذي يمنح لاشخاص القانون الخاص أي الافراد الطبيعين والأشخاص الإعتباريين كالشركات، حيث تعتمد قدرة هذا الأخير في الحصول على هذا الإئتمان على الملائمة المالية التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك.[2]

أسس منح القروض: تتمثل أسس منح القروض في:[3]

أولا: توفير الأمان لأموال المصرف:

وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى الجهة التي تحصل على القرض سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها. مع فوائدها وعمولاتها، وفي الوقت المحدد لها.

ثانيا: تحقيق الربحية:

والمقصود به حصول البنك على فوائد القروض التي يمنحها، والتي تمكنه من دفع ما يستحق في ذمته فيما يخص الودائع، ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس مال المستثمر على شكل أرباح صافية.

ثالثا: السيولة:

وتتمثل في مدى الثقة التي يمنحها البنك لزبائنه، لإسترجاع أمواله في الوقت المجدد لها دون أي معوقات. ويعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين لودائعهم، ومقابلة توفير طلبات المقترضين، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف، وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة البنك الرشيدة والناجحة مهمة الموائمة بين هدفي الربحية و السيولة.

خطوات منح القروض: يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة المبف الطلب وانتهاء بإبلاغ العميل بالقرار(القبول او الرفض) والتعاقد، وفيما يلي بعض من تفاصيل الخطوات التي يمر بها منح القرض:[4]

1) **البحث عن القروض و جذب العملاء:** حيث تكون المبادرة من البنك في هذه الخطوة، فيقوم بجذب العملاء والبحث عن القرض وتسويقه.

---

[1] شاكر القزويني "**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية_بن عكنون_ الجزائر،2000، ص91.

[2] حمزة محمود الزبيدي "**ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2002، ص96.

[3] محمد كمال خليل الحمزاوي "**اقتصاديات الائتمان المصرفي**"، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر،2008، ص159.

[4] بنية صابرينة، "**تقدير الجدارة الإئتمانية بإستخدام طرق الذكاء الإصطناعي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015م، ص ص 3-4.

2) **تقديم طلبات الإقتراض:** وتقدم وفق نماذج معدة لهذا الغرض، ويجب أن تكون صالحة وجاهزة لإدخالها في المحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات، كما يجب إحتوائها على الشروط اللازمة واستكمالها لكل الوثائق المكونة لملف الطلب.

3) **الفرز والتصوير المبدئي:** تبدا عملية الفرز مباشرة بعد تقديم الطلبات الدراسة المبدئية المقبولة منها، وبعد ذلك تبدأ عملية التحليل الإئتماني وإجراء الإستعلام في ضوء سياسة البنك.

4) **التقييم السابق:** وفي هذه الخطوة يتم تحديد نتائج التحليل والإستعلام ووضع تقديم للمنافع والتكاليف وفقا لمعايير التقييم المعترف بها، والذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري.

5) **التفاوض:** تعتمد هذه الخطوة على البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل وظروفه، ويتناول هذا التفاوض حجم القرض ومدته وترتيبات خدمة العملية (القرض).

6) **اتخاذ القرار و التعاقد:** بعد عملية التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد بدون فرض شرط آخر، حيث يكون القانون جاهزا لتوقيع العقد.

7) **سحب القرض وتنفيذ الإلتزام التمويلي والمتابعة:** وهنا يقوم العميل بسحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم ذلك بمتابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية حيث ينبغي على البنك أن يضع نظاما للمتابعة الدورية للقرض.

8) **استرداد الاموال (سداد القرض أو تحصيله):** ويتم التحصيل للقرض أي استرداد أموال البنك عند تاريخ استحقاق الأصل أو الاقساط بمعنى إنقضاء المدة المحددة في القرض.

9) **التقييم اللاحق:** وهذه الخطوة مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف مسطرة أم الموضوعة قد تحققت وتحديد نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

10) **بنك المعلومات:** تتمثل في إدخال كل المعلومات في بنك المعلومات أي وضعها في الحاسب الآلي لإستخدامها في رسم السياسات المستقبلية، ووضع الأهداف والأولويات.

شكل(1-2): خطوات منح القروض

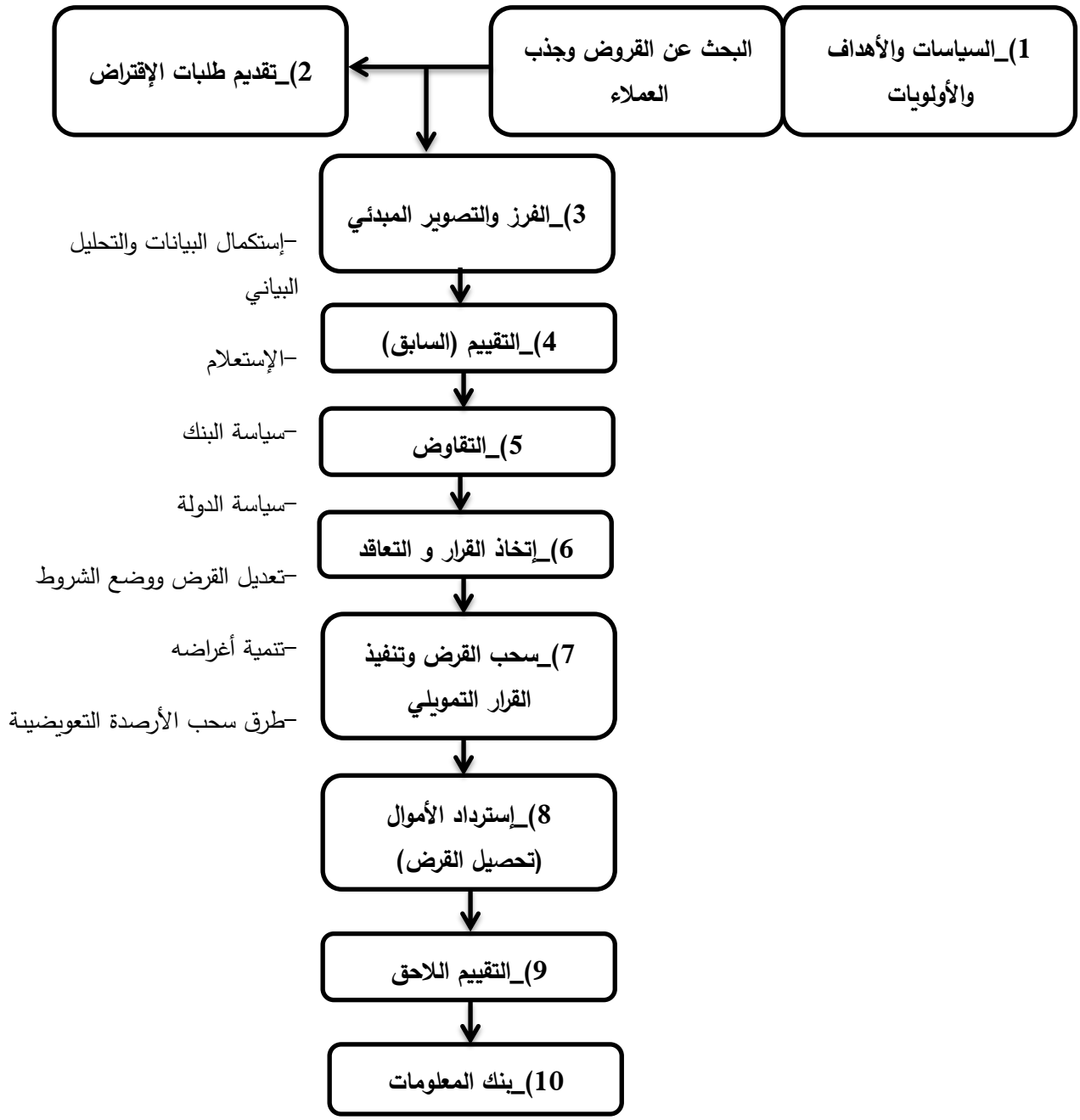

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد "**البنوك الشاملة**" (عملياتها وإدارتها)، الدار الجامعية، الإبراهيمية_2008، ص134.

المطلب الثالث: الإستثمار في الأوراق المالية

يعتبر الإستثمار في الأوراق المالية أحد الأنشطة الرئيسية للبنوك التجارية، حيث تقدم هذه البنوك خدمات استثمارية لعملائها تشمل شراء وبيع الأسهم، السندات، وغيرها من الأدوات المالية. حيث يهدف إلى تحقيق العوائد المالية من خلال زيادة قيمة المستثمرات على المدى الطويل.

أولا: تعريف الإستثمار

وبداية لابد من توضيح معنى كلمة الإستثمار والتي يقصد بها عادة "التضحية بالأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية". ويرتبط هذا التعريف ببعدين أساسين وهما الزمن والخطر. فالتضحية تأخذ مكانها في الحاضر وهي مؤكدة، أما العائد فيأتي في المستقبل. وهو عادة غير مؤكد. ويتغلب عنصر الزمن في بعض الأوراق المالية "مثل السندات الحكومية"، في حين يتغلب عنصر الخطر في أوراق أخرى (مثل خيارات الأسهم العادية (Options)، وأخيرا هناك الأوراق المالية التي يتواجد بها كل من الزمن والخطر بنفس القدر من الأهمية (مثل الأسهم العادية).[1]

ثانيا: تعريف الأوراق المالية

الأوراق المالية هي الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات الحكومية وغيرها (سندات حكومية طويلة الأجل، أذون الخزانة، أسهم الشركات العامة، أسهم وسندات الشركات المساهمة...)، فالأوراق المالية تعتبر صكا وذات حق في اصل معين وفي التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن هذا الأصل أي أنها مسند ملكية أو دين يبين حقوق ومطالب المستثمر.[2]

ثانيا: الإستثمار في الأوراق المالية

يقصد بتلك الإستثمارات المخصصات المالية التي يهدف البنك-أساسا- إلى تحقيق عائد مجز من ورائها. والسبب الجوهري وراء تخصيص جزء من أموال البنك تلك الإستثمارات هو عدم كفاية طلبات الإقتراض، وأن كان هناك سبب آخر أقل أهمية يتمثل في استخدام تلك الاموال-عند الحاجة الملحة- كخط دفاع للوقاية ضد المخاطر نقص السيولة، وذلك بالتصرف في جزء من تلك الأوراق بالبيع.[3]

---

[1] محمد صالح لحناوي وآخرون **"تحليل وتقييم الاوراق المالية"**، طبعة 2001/2002 (الإسكندرية: الدار الجامعية)، ص02.

[2] عبد الغفار حنفي **"البورصات" (اسهم_سندات_وثائق استثمار_خيارات)**. الطبعة الأولى 2004/2005، (الإسكندرية:الدار الجامعية)، ص147،

[3] محمد مصطفى السنهوري **"ادارة البنوك التجارية"**، الطبعة الأولى 2013، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي)، ص147.

ثالثا: أنواع الأوراق المالية

يوجد عدة أنواع نذكر منها:

1) **السندات: Bonds** : يوجد عدة أنواع مختلفة من السندات، كالسندات المضمونة بأصول، والسندات العادية، والسندات من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية–و كل هذه الأنواع لها تاريخ استحقاق محدد Fisced maturity حيث ينبغي أداء هذه الالتزامات، ولحملة هذه السندات الحق في الحصول على دخل ثابت إما يدفع سنويا أو نصف أو ربع سنوي بصرف النظر عن الدخل الذي حققته الشركة، يحصل حملة السندات على الفوائد قبل دفع توزيعات الملاك، مع الأولوية في الحصول على كافة حقوقهم إذا ماتم بيع وتصفية أصول الشركة وإذا توقفت أو تعثرت الشركة في سداد أي من هذه الحقوق (الفوائد وأصل القرض) فهذا يعني الإفلاس القانوني للشركة.[1]

2) **السندات الحكومية:** التي تصدرها الحكومة لإستخدامها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وهي سندات طويلة الأجل يصل تاريخ استحقاقها إلى (30) سنة وتتميز بانخفاض درجة مخاطرتها لأنها مضمونة من الحكومة، وننوه هنا بأن الحكومة تقترض أيضا من خلال أذون الخزانة وهي قصيرة الأجل، لا يزيد استحقاقها على سنة هي غير قابلة للتداول في البورصة حيث تعتبر جزء من أدوات سوق النقد وليس سوق رأس المال.[2]

3) **الاسهم العادية: Equitys :** في الشركة المساهمة العامة، وهي عبارة عن "صكوك متساوية القيمة قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية بالطرق التجارية حيث تتمثل مشاركة في رأس المال في إحدى الشركات ويمثل السهم حصة الشريك في الشركة الذي ساهم في رأس مالها و الذي يتكون من مجموع الحصص سواء أكانت حصة نقدية ام حصة عينية.[3]

4) **الأسهم الممتازة:** كلما تغيرت الظروف الإقتصادية بصفة عامة والظروف المؤثرة بصفة خاصة، تلجأ الإدارة إلى التفكير في إيجاد أشكال متعددة من الضمانات تفي وتجذب أنواعا جديدة من المستثمرين، ومن هذا المنطلق ظهرت الأسهم الممتازة بأشكال متنوعة لتقديم ضمانات لنوعية معينة من المستثمرين وتقلل

---

[1] محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم شريفات "**الإستثمار في البورصة**"،**(أسهم_سندات_أوراق مالية)**، الطبعة الأولى 1427هـ – 2006م،(عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع)، ص ص 57_58.

[2] محمد عبده محمد مصطفى "**تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة**"، الطبعة الأولى 1997، (كليوباترا للطباعة و الكمبيوتر)، ص16،

[3] فيصل محمود الشواوره "**الإستثمار في بورصة الأوراق المالية**" **(الأسس النظرية والعملية)**، الطبعة الأولى 2008 (عمان: دار وائل للنشر و التوزيع)، ص ص 78_79

المخاطر التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية، والسهم الممتاز يمثل مستند ملكية–وإن كان يختلف عن الملكية التي تنشأ عن السهم العادي–و له قيمة إسمية و قيمة سوقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي، وعلى الرغم من أن ليس للسهم تاريخ استحقاق إلا أنه قد ينص على استدعائه في توقيت لاحق وذلك على نحو مشابه للسندات.[1]

رابعا: شراء وبيع الأوراق المالية

يتطلب الإستثمار في الأوراق المالية (الأسهم و السندات) ضرورة الإلتزام بالخطوات التالية:[2]

- ✓ اختيار السمسار المناسب أي شركة تداول الأوراق المالية ذات السمعة الطيبة.
- ✓ معرفة حقوقك وإلتزاماتك القانونية.
- ✓ تحديد التكلفة النسبية للصفقات المختلفة التي سوف تتم في بورصة الأوراق المالية ويجب تجنب الأخطاء مثال شراء وبيع نفس الورقة المالية سوف يكلف كثيرا. وقد يكون السمسار على علم بجميع الإجراءات ولديه الخبرة في تقديم مجموعة كاملة من الخدمات المالية ولديه الحل المالي ذو الخبرة والدراسة على عكس السمسار الذي يوقع فقط بعقد الصفقة مقابل عمولة السمسرة عموما يجب مراعاة مايلي عند التعامل مع شركة تداول الأوراق المالية:

- تجنب السماسرة غير المرخصين من قبل هيئة سوق المال.
- ابحث عن سمسار ذو الخبرة الطويلة والعملاء المديرين.
- تجنب السمسار الذي يرفض المقابلة الشخصية ويفضل المعاملة تليفونيا.
- حاول مقابلة السمسار وإختيار مزايا التعامل معه مثال القدرة على تحليل البيانات اللازمة لتكوين محفظة الإستثمار.

وبعد إختيار السمسار يجب إتباع الخطوات التالية لبيع و شراء الأوراق المالية:

1. تحديد كيفية الشراء من البورصة أو من خارج البورصة وفق الأسعار المعلنة، مع تحديد سلطات السمسار وفترة التوكيل.
2. مراعاة أن الصفقات عادة ما تتم بالوحدة التي تعادل 100 سهم أو 10 أسهم نظرا لأن التعامل في الأعداد الفردية يحمل المستثمر غرامات تصل الى 8/1 او 4/1 نقطة أعلى من السعر المتداول .

---

[1] محمد سعيد عبد الهادي "**الإدارة المالية" (الإستثمار والتمويل والتحليل المالي والاسواق المالية الدولية)**، الطبعة الأولى 2008م (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع)، ص227.

[2] فريد راغد النجار "**إدارة شركات تداول الأوراق المالية"**، (فنون الإستثمار في البورصة)، الطبعة الأولى 2009م، (الإسكندرية: الدار الجامعية). ص ص ص 68_69_70.

3. تتحدد التغيرات في أسعار الأسهم في شكل كسور أقلها 8/1 إرتفاعا أو إنخفاضا.

خامسا:الإستثمار في الأوراق المالية

يمكن تقسيم عملية الإستثمار في الأوراق المالية إلى خمس مراحل:[1]

1) **الكشف عن الهدف المطلوب تحقيقه:** فالمستثمر في الأوراق المالية عليه أن يحدد الهدف هل يتمثل في تحقيق أكبر عائد ممكن، أو يرغب في استقرار العائد بهدف تحديد نوعية الأصول الإستثمارية.

2) **فيما يتعلق بمستوى الخطر المقبول:** فإن تحديد وتحقيق هدف الإستثمار من أكثر المسائل صعوبة وحساسية، فالمستثمر الذي يميل إلى تجنب المخاطر يتجه إلى تشكيل النسبة العظمى من المحفظة من السندات بينما المستثمر الذي يرغب في تحمل المخاطر فإن محفظته تشكل في غالبيتها من الأسهم، وهذا يعني أن محفظته الأوراق المالية تتشكل من أكثر من نوع من الأوراق المالية كمدخل لتعظيم و تدنية المخاطر.

3) **تحليل السهم والسندات:** حيث يجب دراسة وتحليل كل ورقة مالية وذلك بهدف التعرف على العائد والخطر الذي تنطوي عليه عملية الاستثمار ومن ثم اختيار التشكيل الإستثماري المناسب.

4) **تشكيل وتكوين المحفظة المثلى:** في ظل مستوى الخطر المقبول.

5) **عرض النتائج المترتبة على تشكيل المحفظة:** للتعرف على الأهداف المحققة ومن ثم التوصل إلى عدد الإنطباعات التي تساعد في مجال التحليل والدراسة المستقبلية للأوراق المالية.

[1] منير إبراهيم "**الأوراق المالية و أسواق رأس المال**"، (كلية التجارة، جامعة عين الشمس)، القاهرة 1997، ص115.

الشكل (1-3): أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري

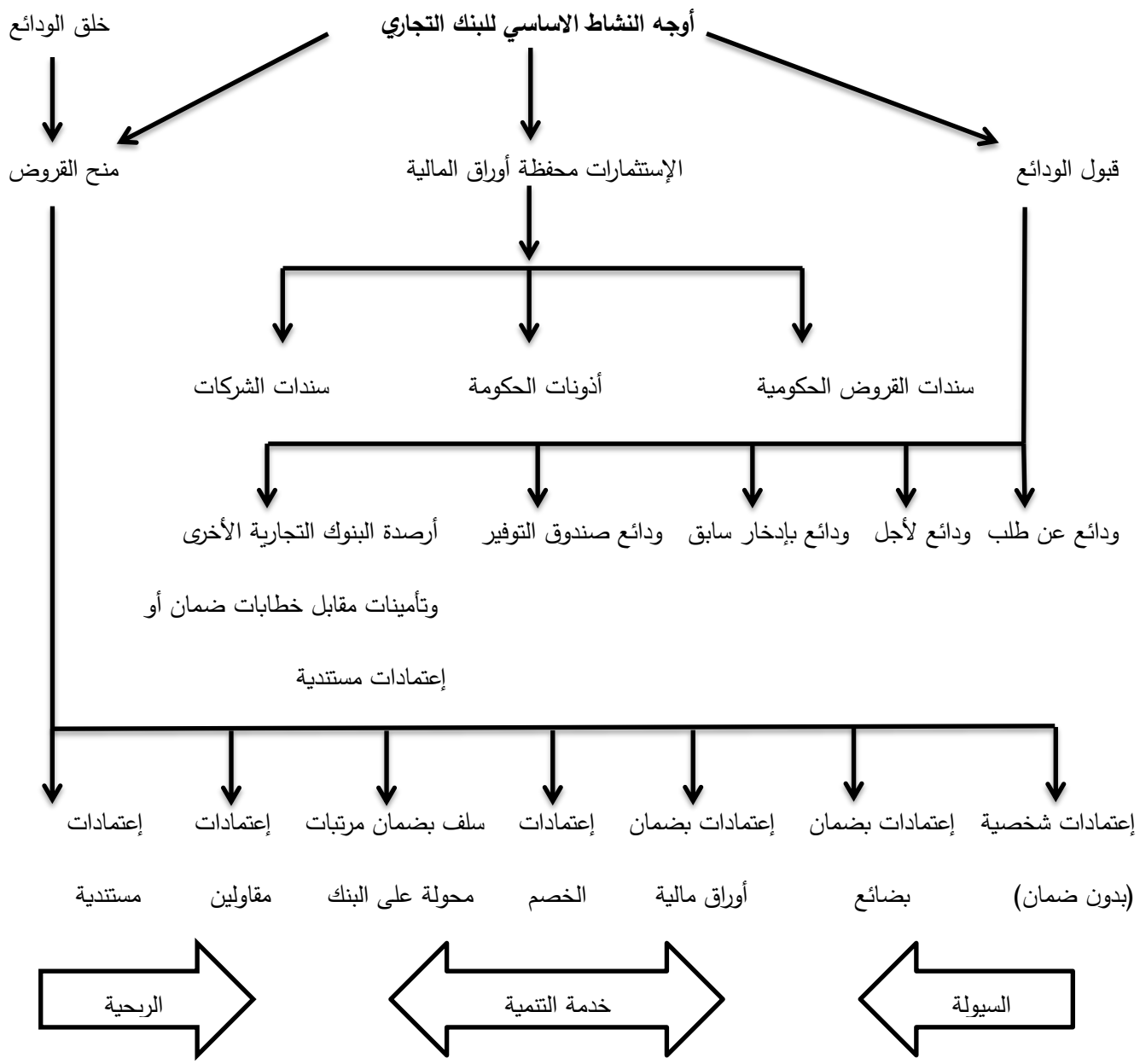

المصدر: عبد الغفار حنفي "**إدارة المصارف**"، طبعة الأولى، دار الجامعة، مصر،2008، ص90.

المبحث الثاني:عموميات حول الديون المتعثرة

تعتبر الديون المتعثرة مشكلة شائعة في النظم المالية والإقتصادية، إذ تمثل تحدياً مالياً يواجهه الأفراد والشركات عندما يجدون أنفسهم غير قادرين على سداد مستحقاتهم المالية . وتنشأ عادة نتيجة لعدة عوامل مثل الضغوط المالية، فقدان الدخل، التغيرات الاقتصادية، أو ظروف شخصية أو عملية غير متوقعة.

وهذا ما سنتطرق إليه على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية الديون المتعثرة

في معرض هذا المطلب، سنلقي نظرة عميقة حول ماهية الديون المتعثرة، طبيعتها وانواعها

أولا: تعريف الدين

1-الدين لغة:

الدين من دان الرجل، يدين دينا مدايمة ومدانة، ودان الرجل إذا إستقرض، وأدنته: أي أعطيته إلى أجل أو اقرضته، وداينت فلانا إذا عاملته دينا، إما أخذ أو عطاء و أدان القوم، تبايعوا بالدين، وتداين الرجلان، تعاملا بالدين فأعطى كل منهما الآخر دينا وأخذ بدين، والدين يطلق على ماله أجل، ومالا أجل له فقرض.

2-الدين اصطلاحا:

والدين في الإصطلاح تنوعت عبارات الفقهاء في وصفه، ومن ذلك:

1) الدين إسم لمال واجب في الذمة يكون بدلا عن مال أتلفه أو قرض إقترضه، أو مبيع عقد بيعه، أو منفعة عقد عليها من بضع إمرأة – و هو المهر – أو إستئجار عين.
2) الدين في عرف أهل الشرع، وجوب مال في الذمة بدلا عن شيء آخر.
3) الدين ما وجب في الذمة بعقد أو إستهلاك، و ما صار في ذمته دينا بإسقراضه فهو أعم من القرض.[1]

ثانيا: تعريف الديون المتعثرة

يطلق عليها مجموعة من المسميات من أهمها: الديون الحرجة، الديون المتعثرة، الديون المجمدة، الديون المعلقة، الديون الهالكة، الديون الراكدة، الديون الغير العاملة، الديون الصعبة، الديون المشكوك في تحصيلها، وهناك عدة تعاريف لها نستعرض أهمها فيما يلي:

- بأنها ديون عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترضين الوفاء بالتزاماته بسبب حث غير محسوب لظروف أو مشاكل أو اختلالات أحاطت به.

[1] محمد حمدان علي مصلح، "**الديون المتعثرة في المؤسسات التمويلية الإسلامية وطرق معالجتها**" أطروحة مقدمة لإستكمال درجة الماجيستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس،فلسطين، ص 08.

- هو الدين الذي تتعرض اتفاقيات دفعه بين البنك والمقترض إلى مخالفات أساسية، ينتج عنها عدم المقدرة على تحصيل أقساط وفوائد الدين مما يمكن معه القول أن هناك إحتمالات خسارة واضحة للبنك.[1]
- هي تلك الديون التي تدر عائدا، بمعنى أنها ذلك الديون التي يتقرر عدم اضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك.[2]
- تلك الديون التي عجز عنها المقترضون عن سدادها في تواريخ الإستحقاقات المتوقعة إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير محسوب أو لظروف أو مشاكل أو تتعدى إحتمالات عدم سدادها 51%.[3]
- هي القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد.[4]
- هي القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه مع مماطلة المقترض في تزويد البنك، بالبيانات والمستندات المطلوبة.[5]

ثالثا: طبيعة التعثر المصرفي

حدوث التعثر المصرفي أمر طبيعي بشرط ألا تتجاوز الديون المعدومة النسبة المقررة لكل بنك، و بشرط نهج مجموعة من الوسائل المعروفة للحد من تعثر الديون، والتي تبدأ بشفافية منح الإئتمان و سلامة قرارات المنح و التنفيذ الأمثل لشروط القرارات الائتمانية والوقوف عن كثب عن تطورات مؤشراتها المختلفة وإتخاذ الإجراءات الواجبة في حينه، وإذا كانت قدرة المقترضين على السداد للبنوك محل شك فإن المودعين قد يفقدوا الثقة في قدرة البنوك على الوفاء بإلتزاماتها قبلهم ومن ثم فقد الثقة في الجهاز المصرفي ككل، و لذلك فان من مصلحة الجهاز المصرفي ككل والعملاء المتعثرين أن يلتقوا على حل أمثل لعلاج مشكلة الديون لأن العلاج يصب في مصلحة الطرفين و التي تصب في مصلحة الإقتصاد ككل و التي تتعلق في المقام الأول بأصحاب العمل الذين تعرضوا لمشكلة عدم السداد نتيجة لظروف خارجة عن إرادتهم بفعل المتغيرات المتلاحقة على الساحة الإقتصادية

---

[1] بن ساسي محمد الأمين ، بيكي الحسين "**معالجة الديون المتعثرة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية**" (بنك الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة وبنك السلام بورقلة، (الفترة (2016-2020))، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي علوم تجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، ص ص 18-19.

[2] حريري، عبد الغني، "**دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي**"، (مداخلة حول الازمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية)، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2009، ص06.

[3] نضال العربيدة، "**دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي الولائي**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلة23، العدد02، 2007، ص252,

[4] Rose, petersylvi : Commercial Bank management, measuring and Evaluating Bank performance international Edition, MCG raw-hill, New York, 2002, p118 .

[5] عبد المعطي رضا ارشيد ومحفوظ أحمد جودة، "**إدارة الإئتمان**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص279.

المحلية والخارجية، و قد يكمن الحل في بعض حالات الديون المتعثرة في ضخ السيولة اللازمة لتصحيح أوضاعها بما يتلائم مع تلك المتغيرات و البعض الآخر قد لا يصلح معه إلا التصفية.

لذلك تواجه إتفاقيات الديون بين البنوك والعملاء وبخاصة شروط السداد خطر الإنتهاك، فالتعثر يعني عدم القدرة على السداد أو التأخر في السداد عن الآجال، و بالتالي يصبح من المتوقع أن يتحول جانب من قروض البنوك إلى قروض مشكوك في تحصيلها أو معدومة لأي سبب من أسباب الإعسار المالي، و الحقيقة المؤكدة أنه ليس بمقدور أي بنك مهما كانت درجة تقييمه وتصنيفه الإئتماني crédit classification المرتفعة أن ينأى عن تعسر بعض الديون غير أنه من الضروري سعيه إلى تقليلها قدر الإمكان إَذا ما كان الهدف هو إنجاح السياسة الإقراضية.[1]

رابعا: أنواع الديون المتعثرة

للديون المتعثرة عدة أنواع نذكرها على التوالي:

1) **وفق درجة التخطيط:** ومن ثم تنقسم القروض المتعثرة وفقا لهذا التصنيف إلى نوعين هما:[2]

أ) **قروض متعثرة مخططة مرحلية التدفقات النقدية الداخلة:** وهي ديون ذات طابع خاص، معروفة مقدما ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين التدفقات النقدية الخارجة من المشروع ما بين اليه، أي ما بين الإستخدامات والموارد، سواء كان في ذلك في شكل كمي أو في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارج ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات.

ب) **ديون متعثرة عشوائية الحدوث:** وهي تلك القروض التي تحدث بشكل عارض، حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها أو التعامل معها، و يطلق عليها البعض أنها ترد إلى القوة القاهرة التي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة و غير محتملة تصيب المشروع، وتؤدي الى إختلال موارده وإلى عدم قدرته على سداد التزاماته.

---

[1] عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، "**إدارة مخاطر التعثر المصرفي**"، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة 2010، الإسكندرية، ص ص135-136.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "**البنوك الشاملة"(عملياتها وإدارتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 68-69.

2) وفق مسبباتها: ووفقا لهذا الأساس يتم تقسيم القروض المتعثرة إلى قسمين أساسين:[1]

أ) القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية: وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها المشروع وكانت سببا مباشرا فيها، وسواء كان ذلك عن عمد أو عدم معرفة، أو عن عدم إهتمام والتي من بينها:

- الخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع من ذاته.
- عدم ال"الإلتزام بالتوقيت المحدد بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع الإستثماري وإستغراقه وقتا أطول وعدم إستكمال خطوط إنتاجية، ووحداته المتكاملة التي تعتمد كل منها على الأخرى.
- عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض، وإخفقاء بيانات معينة عن البنك عند طلب التمويل وإظهار الأوضاع على غير حقيقتها.
- إستخدام جانب كبير من رأس المال العامل الخاص بالمشروع في التوسع في تمويل إستثمارات طويلة الأجل لتوسيع طاقة المشروع الإنتاجية.
- المشاكل الإدارية و التخلف الإداري و الفساد الإداري داخل المشروع، والذي ينجم عنه عدم التقيد بتعليمات البنك المانح للتمويل وفقدان القدرة على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

ب) القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل الخارجية: وهذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية، وهذا النوع يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المشروع المتعثر ذاته، ويمكن أيضا أن تقسمها وفقا للجهة الخارجية التي تسببت في تعثر هذه القروض الى:

- قروض متعثرة ترجع أسبابها للبنك المقدم للإئتمان:
- حيث كثيرا ما يساهم البنك الممول في إصابة عملائه بالتغير نتيجة:

❖ قصور الدراسات الإئتمانية التي أعدها البنك عن المشروع الممول.

❖ سيطرة مفهوم الربحية المرتفعة على متخذي القرار بالبنك وتفضيلهم للمشروعات التي تعطي معدلا مرتفعا للربحية والتغاضي عن المخاطرة التي تكثفها.

- قروض متعثرة ترجع إلى العوامل خارجية أخري كالظروف المحيطة:

وترجع هذه القروض في نشأتها أساسا حدوث ظروف غير مواتية تشمل في الاتي:

---

[1] وائل إبراهيم علي سليمان، **"الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال في مصر– تطويرها وتحليل إقتصادي وبدائل تسويتها"**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، عين شمس، 2004، ص 61.

- ❖ حدوث حالة من حالات التوقف الإضطراري عن العمل نتيجة لإضطرابات عمالية أو فقدان مصادر الطاقة أو فقدان مصادر المواد الخام.
- ❖ دخول النشاط الإقتصادي في مرحلة الركود والإنكماش.

3) **حسب درجة صدقها:** وفق لهذا الأساس يتم تقسيم أنواع القروض إلى نوعين أساسين هما:[1]

أ) **قروض متعثرة وهمية خداعية:** وهي كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات إقامة هذه المشروعات و العصابات الدولية، بإنتهاز فرص إحتياجات الدول النامية إلى عدد من المشروعات، و فيها الإستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه، وتقوم هذه المشروعات بإستزاف رأس المال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح إلى الخارج، وبعد إنتهاء فترتي الدعم والإعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع وإفلاسه، وقد يزداد الوضع تفاقما عندما تقوم العصابات الدولية بإستخدام المشروعات المقامة كغطاء وواجهة لتغطية النشاط الإجرامي التي تقوم به.

ب) **قروض متعثرة حقيقة فعلية:** وهي تلك القروض التي تحدث فعال ليس عن عمد وتخطيط، بل ترجع إلى أسباب حقيقة وفعلية وكعارض للنشاط الإقتصادي الذي يمارسه العميل، ومن ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.

4) **حسب معيار ثباتها إستمرارها:** وفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من القروض المتعثرة هما:

أ) **القروض المتعثرة العارضة:** أي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة لممارسة النشاط للمشروع، ويسهل التغلب عليها نظرا أن أسبابها عارضة وبسيطة.

ب) **القروض المتعثرة الدائمة:** وهي تلك القروض التي تتصل بأساسيات هيكلية وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير سواء القيام به أو إقناع القائمين على المشروع بإستخدامه أو قبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع.

5) **وفق مرحلتها التي تم إكتاشفها فيها:** وفق لهذا الأساس يتم تصنيف الديون المتعثرة إلى الأنواع التالية:[2]

أ) **دين متعثر أولي:** في مرحلة التكوين حيث لا تزال أسبابها كامنة تحت السطح وتأخذ بوادر غير محسوسة أو ملموسة ولا تثير إنتباه المقترضين لأن مظاهرها لازالت أولية.

---

[1] فاطمة بن شنة، "**إدارة المخاطر الإئتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية**"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في علم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباج ورقلة ، الجزائر، 2009، ص ص 71-74.

[2] أشرف عبد المنعم إبراهيم، "**الديون المتعثرة (تعريفها، أسبابها، علاجها)**"، ندوة دور الإئتمان المصرفي في تنشيط السوق، مركز البحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، 24 مارس 1999، ص12.

ب) **دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو:** حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع وعلى الجهات المقرضة التي بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها التي على المشروع.

ج) **دين متعثر مكتمل في مرحلة النضج:**[1] حيث بلغ شدة أزمته و أقصى حد له وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتنذر بعواقب وخيمة تهدد مستقبل المشروع، وتهدد إ ستمراره، وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيد من الإهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه.

د) **دين متعثر في مرحلة المعالجة و القضاء عليه:** حيث يكون قد تم وضع خطة تقويم للمشروع المدين ، أو تصفيته وفق للخطة أو السيناريو و التصور الذي إتفق عليه الدائنين.

ـ ويهم الباحث المدقق تحديد هذه المراحل بدقة، ومعرفة أسبابها وعواملها والظروف المولدة لها والمساعدة على نشأتها حيث يسهل التعامل معها ومعالجتها بشكل سليم.

وتحتاج المعالجة أيا كانت طبيعية ونوع الديون– إلى إستخدام الطرق الرشيدة في دراسة الظاهرة، وتحديد أهم الأسباب التي يحتمل أن تسببها، و إختبار مدى صحة هذه الأسباب ووضع روشة الإصلاح بجوانبها (الفنية، الإدارية، التسويقية، المالية، البشرية...الخ)، مع رسم سيناريو تتابعي المراحل، وتهيئة الظروف والأوضاع المناسبة لمعالجة الدين المتعثر، والعمل على إستبداء حقوق البنك وفق لما تم التوصل مع العميل المقترض.

[1] محسن أحمد الخضيري، "**الديون المتعثرة (الظاهرة– الاسباب– العلاج)**"، الطبعة الاولى، ايتراك للنشر و التوزيع، مصر1997، ص ص 75–76.

شكل (1-4): يوضح:

أسس تصنيف الديون المتعثرة:

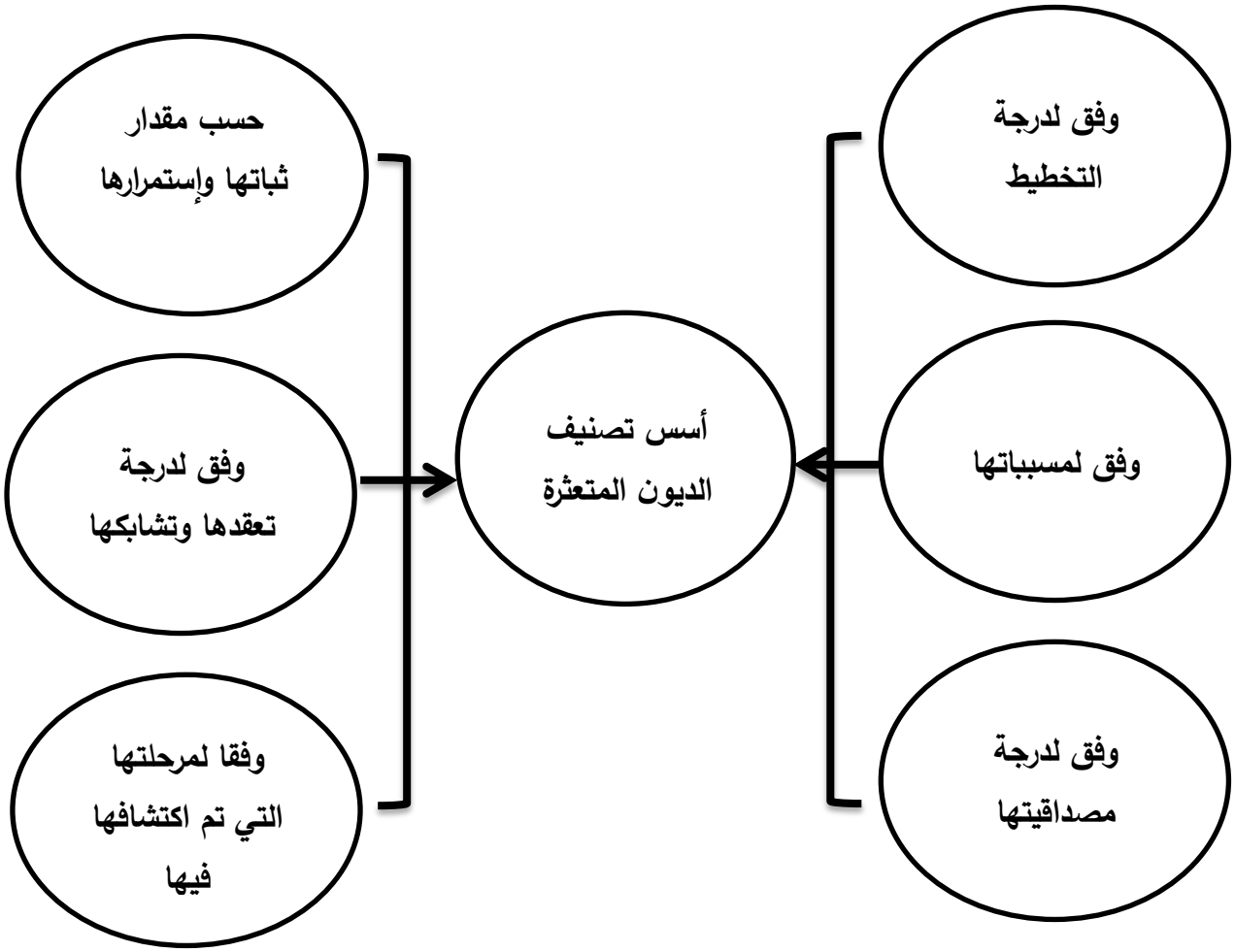

المصدر: محسن أحمد الخضيري، "**الديون المتعثرة (الظاهرة-الأسباب-العلاج)**"، مرجع سبق ذكره، ص60.

المطلب الثاني: المحددات والمؤشرات التي تسبق تعثر الدين

تعتبر مؤشرات تعثر الدين من العلامات أو العوامل التي يمكن استخدامها لتحديد ما إذا كان الفرد أو الشركة على وشك الوقوع في التعثر المالي. ومن هنا سنتطرق الى أهم محددات الديون المتعثرة ومختلف المؤشرات التي تسبق التعثر.

أولا: محددات القروض المتعثرة

تختلف محددات تعثر القرض من دولة لأخرى لذلك تم تلخيصها في الجدول التالي:[1]

الجدول (1-1): محددات القروض المتعثرة في بعض الدول

البلد	محدادت القروض المتعثرة
الجزائر	إذا مضت مدة ستة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق، يعد القرض متعثرا.
الولايات المتحدة الامريكية	**إذا مضى على إستحقاق أي قسط من أقساط القرض تزيد عن 90 يوما، إعتبر القرض متعثرا.**
كوريا الجنوبية واندونيسيا	**يعتبر القرض متعثر، إذا مضت مدة ثلاثة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق.**
الهند	**إذا مضت مدة ستة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق يعد القرض متعثرا.**
الأردن	**تم إتخاذ مدة 180 يوم على موعد تسديد أقدم قسط مستحق كحد لإعتبار القرض متعثرا وذلك غالي غاية 1999 ثم تم تخفيض المدة تدريجيا الى 90 يوم في سنة 2002 وما بعدها.**

المصدر: زنداقي سارة، "**دور الساسة الإقتراضية في خفض حجم الديون المتعثرة في البنوك التجارية، (دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة بسكرة)**" ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص70.

[1] زنداقي سارة، "**دور الساسة الإقتراضية في خفض حجم الديون المتعثرة في البنوك التجارية، (دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة بسكرة)**" ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص70.

ثانيا: مؤشرات القروض المتعثرة[1]

توجد العديد من المظاهر والمؤشرات التي تسبق التعثر والتي يمكن إعتبارها بمثابة إشارات إنذار مبكرة، من أهمها نذكر:

- تراجع أرقام الأعمال و تباطؤ نشاطات العميل.
- ضعف حركة الحسابات أو التدفقات النقدية خاصة الداخلية
- كثرة الشيكات والكمبيالات المرتدة والمقدمة من المشروع للتحصيل.
- تقديم العميل سندات بمبالغ كبيرة للبنك للإقتراض بضمانها أو طلب صرف دفعات على ديون لم تستحق بعد.
- إستخدام العميل السحب على المكشوف واللجوء للرهون العقارية وفق ما يظهره المركز المالي المجمع للعميل
- تكرار التجاوزات في الحسابات الجارية المدينة بمبالغ وتراجع المتحصلات النقدية أو هبوطها من فترة لأخرى.
- التغير في إدارة و ملكية الشركة الخاصة.
- إهتزاز سمعة العميل الخارجية.
- عدم إستجابة الشركة وتفاعلها مع المتغيرات في البيئة الخارجية.
- وجود طلبات غير مبررة للعميل.
- وجود مشاكل عمالية لدى المؤسسة.
- تغير مجال النشاط للعميل.

مؤشرات أخرى لتعثر المقترض: نذكرها على التوالي:[2]

- عدم وفاء العميل بإلتزاماته إتجاه موردیه حتى يفقدوا ثقتهم قيه.
- عدم وفاء العميل بإلتزاماته إتجاه الجمارك والتأمينات الإجتماعية والضرائب.
- ظهور إعلانات بالوسائل المختلفة عن بيع أصول ثابتة يستخدمها العميل، في نشاطه دون أي مبرر مقبول لهذا البيع.

---

[1] بورديمة سعيدة، مريمت عديلة،" **دور القروض المتعثرة في تحديد القدرة الإئتمانية للبنوك التجارية، (دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل، للفترة1993-2018)**" ، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسنطينة08، العدد01، مارس2022، ص ص168-169.

[2] شريف الحلبي، عدنان أحمد الهيصمي، "**الحلول المقترحة لظاهرة التعثر المصرفي كأحد آليات لدعم وتنمية الجهاز المصرف**"، المؤتمر العلمي السنوي العشرون، (صناعة الخدمات في الوطن العربي رؤية مستقبلية)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، افريل، 2004، ص ص07-08.

- لجوء العميل إلى بيع عقار مملوك له إخفاء ذلك عن البنك الدائن له.
- إنصراف عملاء العميل(المستهلكين) عن منتجاته لعدم مناسبتها أو تطورها.
- إنخفاض القدرة الإنتاجية.
- عدم وجود بضائع بمخازن العميل أو حدوث إختلاسات.
- كثرة إستخدام المناقصات وتجزئتها بشكل متسارع مع المغالاة في التأمين الإبتدائي بشكل أنسب مع حجم المشروع وإعتبارات النشاطات الرئيسي فيه.

المطلب الثالث: مراحل تعثر الديون في المصارف التجارية

تعثر الديون في المصارف التجارية يمكن أن يمر بمراحل مختلفة اعتمادًا على السياسات والإجراءات المتبعة في كل بنك وفي القوانين المحلية المعمول بها.

إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يتم عبر عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر وبالتالي يجب معرفة المراحل التي تسبقه من أجل متابعته قبل أن يصل إلى المرحلة الحرجة وتتمثل هذه المراحل في:[1]

1-مرحلة ظهور العائق والمسبب لكبوة المؤسسة الإقتصادية: فهنا السبب يتباين من مؤسسة لأخرى، إذ يمكن أن يكون السبب راجع لظروف خارجية محيطة بها كتلك المتعلقة بالمنافسة الشديدة وظهور منافس قوي ينافس بالسعر والجودة، تخفيض التعريفة الجمركية على السلع البديلة، السياسة الإقتصادية، السياسة النقدية ومدى إستقرار التشريعات أو بسبب داخلي متعلق بالسياسة الداخلية أو إدارة المؤسسة في حد ذاتها.

2-مرحلة تدني أداء المؤسسة الاقتصادية: فهذه المرحلة تتجلى ماليا من خلال بدء التدني في مبيعات وأرباح المؤسسة وتسجيلها لخسائر متتالية، إحتياجها للسيولة النقدية ولجوئها للاقتراض القصير الأجل والاقتراض التجاري بشكل ملفت للانتباه، فبداية هذه المرحلة هي نهاية لمرحلة الأداء الجيد أو المتوسط وبداية التراجع الجزئي في الأداء، وطول المدة الزمنية لهذه المرحلة يختلف بإختلاف المؤسسة وحجمها ونشاطها ومدى سلامة مركزها المالي...إلخ.

3-مرحلة التغيير وتراكم الخسائر وهي تأخذ أحد الأشكال التالية:

-الإستمرار في حالة التراجع في الأداء بشكل مستقر نسبيا، أي قد يمتد ذلك لسنوات.

-الإستمرار في حالة التراجع في الأداء بشكل بطيء.

- الإستمرار في حالة التراجع في الأداء بشكل مزمن، معناه أن يكون أداء المؤسسة ضعيف جدا قبل إنتهاء فترة حياتها.

[1] نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، "**إدارة الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، ورقلة، عدد06/جوان2017، ص232.

-وصول المؤسسة مباشرة إلى حالة الفشل الحاد أين يكون أداء المؤسسة مستوى جيد وفجأة يظهر إنخفاض حاد في أدائها.

كما يمكن الكشف عن تدني الحالة المالية للمؤسسة من خلال الكُشوفات المحاسبية والقوائم المالية التي هي غنية بالمؤشرات المالية، التي يمكن أن توضح الصحة المالية للمؤسسة المقترضة وذلك بإستعمال تقنيات التحليل المالي التي توضح مثلاً، نقص رأس المال العامل من خلال إهلاك رأس المال الخاص بفعل تراكم الخسائر تدريجيا، إرتفاع الإحتياجات إلى رأس المال العامل بالمقابل نقص المبيعات، الإختلال في هيكل تمويل المؤسسة وضعف شديد في دوران المخزون أو نفاذه...الخ.

4-مرحلة إنحدار الأداء: ليصل إلى المستوى الضعيف جدا، ليتم إعلان المؤسسة عن توقفها عن الدفع وإفلاسها النهائي وهي المرحلة الأخيرة للتعثر المالي.

المبحث الثالث: أسباب و مخاطر الديون المتعثرة و الاثار الناجمة عنها

تمثل الديون المتعثرة تحديًا ماليًا يواجه الأفراد والشركات عند عدم قدرتهم على سداد الديون المستحقة عليهم بالطريقة المتفق عليها. حيث تنشأ نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك الظروف الاقتصادية الصعبة، وتقلبات الدخل، وسوء التخطيط المالي، وارتفاع تكاليف الفائدة، والمشاكل الشخصية والعائلية، وغيرها من العوامل. وعليه تترتب على الديون المتعثرة مخاطر جسيمة، من بينها تدهور الرصيد الائتماني، والتبعات القانونية مثل الدعاوى القضائية وحجز الأصول، والتأثير السلبي على العلاقات الشخصية والنفسية، وتقليل القدرة على الاستثمار والتوسع، وغيرها. إذ تتطلب مواجهتها إستراتيجيات إدارة مالية فعالة واتخاذ قرارات مالية مدروسة لتجنب الآثار السلبية والتأثيرات الضارة على الحياة المالية والشخصية. و على ضوء ذلك سنتطرق إلى مختلف الأسباب التي أدت الى تفشي هذه الظاهرة مع ذكر مخاطرها وما ينجم عنها من آثار.

المطلب الأول: أسباب ظاهرة تعثر الديون في المصارف التجارية:

أظهرت دراسة أعدها باحثون في صندوق النقد العربي عن القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي العربي أسباب تعثر القروض الشخصية، والتسهيلات الإئتمانية لدى المستثمرين وأصحاب المشاريع في الدول العربية، كما يلي[1]:

أولا: أسباب تعثر القروض (التمويلات الشخصية) :

يعد سبب إنقطاع عمل العميل أهم أسباب تعثر التمويلات الشخصية، يليها في المرتبة الثانية إنخفاض دخل العميل كأحد أسباب تعثر التمويلات الشخصية، ثم تأتي أسباب أخرى لتعثر التمويل الشخصي وهي تقاعد أو وفاة أو مرض العميل، وكذلك عدم دراسة ومتابعة ملف العميل بالشكل الكافي من قبل القائمين في المصارف التجارية أو إنخفاض كفائتهم المهنية.

-**ثانيا:** أسباب تعثر القروض (التمويلات) لدى المستثمرين وأصحاب المشاريع: يرجع إلى ضعف دراسات الجدوى المقدمة للبنوك، أو ضعف قدرات المستثمر، علاوة على أسباب تتعلق بعوامل خارجية اقتصادية وتنافسية.

[1] د، صادق أحمد عبد الله السبئي، "**إدارة الديون المتعثرة في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية**"، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية،المجلد1، العدد10، 30 سبتمبر 2021م، ص ص 6-7

جدول(1-2): أسباب تعثر التمويلات الشخصية والمستثمرين وأصحاب المشاريع حسب الأهمية

الترتيب	تعثر التمويلات الشخصية حسب الأهمية	تعثر تمويلات المستثمرين وأصحاب المشاريع حسب الأهمية
1	إنقطاع عمل المقترض	ضعف دراسة الجدوى المقدمة للبنك
2	إنخفاض دخل العميل	ضعف قدرات المستثمر
3	إلتزام العملاء بأكثر من قرض	عوامل خارجية إقتصادية وتنافسية
4	إعادة جدولة القرض و إرتفاع معدل الفائدة بعد الجدولة	تقديم معلومات غير دقيقة عن المشروع
5	لدى العميل العديد من بطاقات الإئتمان	إستخدام القروض لغير الغرض الذي منحت من أجله
6	الأوضاع الإقتصادية	أسباب أخرى، نذكر منها:
7	أسباب أخرى نذكر منها:	عدم تقدير مخاطر القرض بالشكل الكافي.
	تقاعد العميل	قلة الخبرة لدى أصحاب المشاريع.
	وفاة العميل	غياب إستراتيجيات التسعير وحماية المستهلك في بعض الدول.
	مرض العميل	وجود تحديات لدى ممول المشروع.
	عدم إلتزام المقترض بتوجيهات وإرشادات البنك	فلاس المقترض
	إستخدام القروض لغير الغرض الذي منحت لأجله.	
	إستخدام القروض لغير الغرض الذي منحت لأجله.	

المصدر: د، صادق أحمد عبد الله السبئي، "**إدارة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية**"، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية،المجلد1، العدد10، 30 سبتمبر 2021م، **ص ص6-7**.

أسباب القروض المتعثرة:

للقروض المتعثرة عدة أسباب نذكر منها:

1. **أسباب تتعلق بالمقترض (الزبون):** من أهمها:[1]

- الطلبات المتكررة للمقترض بزيادة السقوف الإئتمانية الممنوحة له دون وجود مبرر لذلك.
- التقدم بطلب لإستبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية وهذا يعطي دلالة واضحة على أن المقترض يرغب في التصرف في الضمانة كالبيع وتقديمها كضمانة لبائعين اخرين.
- عدم تقديم بيانات مالية دورية مدققة تعبر عن صحة وضعه المالي إلى البنك الذي يتعامل معه.
- عدم دقة البيانات والمعلومات التي يصرح بها المقترض للجهات الدائنة.
- وجود خلل في دراسات الجدوى الإقتصادية المقدمة للمشساريع المراد تمويلها حيث يكون الهدف من إعدادها بصورة بعيدة عن الحقائق هو الحصول على التمويل.
- عدم إلتزام وتقيد المقترض بإرشادات وتوجيهات البنك.

2. **أسباب تتعلق بالبنك:**

- عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض أو أخذ ضمانات لا يتوفر فيها الصفات الأساسية كالبضاعة التالفة أو غير تامة الصنع أو غير سهلة البيع.
- غياب سياسة سليمة للإقراض داخل البنك.
- ضعف الاطارات البشرية أو عدم عدم توفرها بالقدر الكافي.
- عدم توافر نظام كفؤ وفعال للمعلومات الإئتمانية.
- ضعف نظام عمل الرقابة الداخلية بالبنك.
- قصور القرارات الإئتمانية وعدم صياغتها بشكل سليم ومنطقي ومتكامل.
- عدم إستخدام الأساليب العلمية في دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع المقترضة.
- إستناد القرار الإئتماني إلى الضمانات بغض النظر عن الجدارة الإئتمانية.

3. عوامل خارجية:

هناك مجموعة من الأسباب خارجة عن إدارة المصرف وكذلك قد تكون خارجة عن إدارة المقترض نفسه من أهمها:

---

[1] عامر سلوى، حسين بلعجوز، **"فاعلية نظم المعلومات المصرفية ودورها في تسيير القروض المتعثرة"، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(BNA) وكالة المسيلة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد08/العدد:01، الجزائر،2023، ص ص105-106

- دخول الإقتصاد في دورة كساد.

تغيير التشريعات والأنظمة في الدولة مثل قوانين مراقبة العملات الأجنبية وقوانين الإستيراد والتصدير.

- وجود أزمات طارئة كإضرابات العاملين أوشح المواد الخام أو عدم إنتظام توريدها.
- إرتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة.

المطلب الثاني: مخاطر ظاهرة تعثر ديون العملاء

تعتبر ظاهرة تعثر ديون العملاء أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك اليوم حيث يمكن أن تؤثر سلبا على السيولة المالية والتدفقات النقدية، حيث يمكن حصرها من خلال النسب التالية :[1]

إن القروض المتعثرة إذا بقيت في حدود النسب المتعارف عليها دوليا وهي6%-7%، لا تشكل مشكلة، ولكن الخطورة تكمن في إرتفاع هذه النسبة إلى أكثر من 20% من إجمالي التمويلات المقدمة من البنوك مما يدل على وجود خلل في العملية الإئتمانية، مما يترتب عليه مخاطر عديدة منها:

- إفلاس بعض البنوك والشركات المالية إذا إرتفعت نسبة الديون المتعثرة، وهو ما حصل أثناء الأزمة المالية العالمية سنة 2008، مما أدى لإفلاس العديد من هذه المؤسسات خاصة في أمريكا و أوروبا.
- بروز ظاهرة الكساد الإقتصادي حيث أنه بزيادة حالات التعثر تتشدد المصارف في شروطها وطلبها للضمانات وترفع نسبة أرباحها مما يبعد العملاء عن الإفادة من التمويلات وبالتالي نقل المشاريع وتبدأ مظاهر الكساد الإقتصادي والتي أبرزها البطالة، حيث يفقد الملايين العمال أعمالهم بسبب نقص الإقبال على الشراء لدى المستهلكين بسبب قلة السيولة كما يؤدي إلى تباطؤ النمو الإقتصادي العالمي.
- المشاكل الإجتماعية المترتبة على تراكم الديون، والتي قد تؤدي إلى إنتشار الجرائم الإقتصادية كالنصب والإحتيال والفساد وغيرها، بالإضافة إلى المشاكل الإجتماعية كالتفكك الأسري والطلاق وحدوث حالات الإنحراف وغير ذلك، وقد أشارت الإحصائيات إلى أن أكثر من مليون أسرة أمريكية قد فقدت منزلها خلال
- سنتين من الأزمة المالية العالمية كما نقصت التبرعات للجمعيات الخيرية بنسبة30%، بينما زادت طلبات المساعدة بنسبة 70%.
- المصاريف العالية التي تدفعها البنوك في سبيل تحصيل هذه الديون، مما يدفعها إلى زيادة نسبة أرباحها، مما يؤدي الى أحجام المتعاملين.

[1] د، برلنت سيلغروفا، "**مشكلة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية**"، جامعة العلوم الإسلامية العالمية كلية الشيخ نوح للشريعة والقانون، قسم الفقه وأصوله، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف-دقهلية، العدد23، 2021م، الجزء الرابع، ص ص3279-3280.

- توقف عدد كبير من المنتجين عن العمل والنشاط التجاري مما يؤدي إلى نقص الإيرادات الضريبة، ويؤدي هذا الامر إلى الإستغناء عن كثير من الأيدي العاملة مما يزيد من نسب البطالة، ومايترتب على البطالة من مشاكل إقتصادية وإجنماعية وأمنية.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الديون المتعثرة في البنوك التجارية

الديون المتعثرة في البنوك التجارية تثير تاثيرات سلبية متعددة حيث أنها تعرض إستقرار البنوك للخطر مما يؤثر على القدرة على جذب الودائع و منح القروض و دعم النمو الإقتصادي، مما يتسبب في تكبد خسائر مالية وضعف الثقة في النظام المالي ومن هذه الآثار نذكر على التوالي:[1]

أولا: الأثار على الودائع

يتخوف المودعون من إيداع أموالهم لدى إحدى المصارف الذي تتضمن محفظة قروض متعثرة وهذا أمر طبيعي، حيث سينتابهم القلق والخوف بدافع ما تنشره الصحف عن تعثر زبائن المصرف أو هروربهم، بما يؤدي إلى تراجع ثقة المودعين فيه خوفا على اموالهم، و قد يترتب على هذه الحالة تزايد حركات السحب من ودائع الزبائن أو على الأقل تراجع معدلات النمو لدى المصرف وتؤثر على الودائع حتى وإن كانت مجرد شائعات.

ويمكن الآثار السالب للقروض المتعثرة على المصارف ذي الحجم الكبير نظرا للحساسية الزائدة التي تتميز بها هذا النوع من الودائع سواء كانت من مودعين أجانب أو من تحويلات العاملين الخارج الدولة.

ولا يعني كل ما تقدم تراجع الودائع لدى المصرف الذي يعاني من القروض المتعثرة فثمة إعتبارات أخرى تحكم تدفق الودائع إلى المصرف مثل سمعته في السوق المصرفي وأسعار عوائده ودرجة الثقة في إدارته، إذ أنه من منظور آخر قد تؤدي هذه العوامل مجتمعة، على الرغم من وجود القروض المتعثرة إلى زيادة حجم الودائع وليس تراجعها، حيث قد يرى المصرف أن مصلحته في هذه الحالة الإتجاه إلى الإعتماد في تنشيط موارده على الخدمات المصرفية المرتبطة بالودائع والمغذية لها، ومثال على ذلك العمل على زيادة حجم مودعي تأمينات (إعتمادات مستندية، وخطابات الضمان)، وإذا ما نجح المصرف في ذلك تنمو ودائعه على الرغم من وجود ديون متعثرة لدى بعض عملائه المقترضين.

[1] تشيكو عبد القادر، "**إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق ادارتها**"، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015-2016، ص ص 75-76-77.

ثانيا: الآثار على الإستثمارات المالية

قد تتأثر السيولة لدى المصرف فيلجأ إلى محافظ الأوراق المالية من أجل الإحتفاظ بها أو المتاجرة، قيقوم هذا الأخير ببيع جزء من المحافظ لتوفير بعض السيولة الأزمة سواء لمقابلة طلبات السحب أو تمويل عمليات إقراض جديدة بهدف تحقيق عوائد مرضية تسهم في تعويض الأثر الناجم من تهميش ايرادات بعض الديون المتعثرة، وقد يقوم المصرف بإعادة خصم بعض الأوراق المالية لدى البنك المركزي لتوفير السيولة أيا كانت أسبابها يتجنب توظيف المزيد من الأوراق المالية.

قد يقوم المصرف برسملة جزء من قروضه المتعثرة وذلك بتحويل جانب من قروضه لدى عملائه المتعثرين إلى مساهمة في رؤوس أموالهم، بغرض تصحيح هياكلهم التمويلية والتخفيف من ضغط العوائد التي تستحق على مديونياتهم، وكذا لإخراج هذه الديون من الديون المصنفة، ومن ثم يزيد حجم محفظة الاستثمارات المالية للمصرف.

كما قد يقوم المصرف بتوريق قروضه المتعثرة لدى بعض الجهات الحكومية وذلك بتحويلها إلى أوراق مالية مضمونة من الحكومة، وبالتالي يتم إخراج هذه القروض من الديون المصنفة، ومن ثم يزيد حجم محفظة الاستثمارات المالية بمقدارها.

ثالثا: الآثار على القروض والسلفيات

تكلمنا في سابق أن القروض المتعثرة تؤدي إلى تجميد جانب هام من إستثمارات المصرف في ديون لا تجني عوائد، بل قد يمتد الأمر إلى خسارة المصرف لأصول هذه الديون، وفي سبيل التحوط لذلك يقوم المصرف بتجنيب حجم كبير من العوائد الناجمة عن القروض الجيدة في صورة المخصصات التي يكونها المصرف لمقابلة هذه الديون المتعثرة، مما يخفض من صافي الربح المحقق للمصرف، وبالتبعية كلما زاد حجم الديون المتعثرة كلما زاد حجم المخصصات الواجبة التكوين لمقابلتها فتتناقض تبعا لذلك عوائد محفظة القروض كما تتناقض ربحية المصرف.

توجد علاقة تشابكية بين بعض أنشطة الزبائن، فقد يؤدي تعثر أحد الزبائن المقترضين ممن يمارسون نشاطا معينا إلى تعثر زبائن آخرين قد يكونون مقترضين من نفس المصرف ويمارسون أنشطة ذات علاقة إرتباط مباشر أو غير مباشر مع نشاط الزبون، وهكذا يمتد التعثر من نشاط الزبون إلى نشاط زبون آخر، الأمر الذي يؤثر على جودة محفظة القروض والسلفيات للمصرف.

وقد يقوم المصرف بعمل تسوية لبعض قروضه المتعثرة، تنطوي على تقديم إضافي لتنشيط بعض الزبائن المتعثرين، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم محفظة القروض والسلفيات للمصرف.

تترتب عملية تسوية الديون المتعثرة في اعدام جزء منها أو كلها، والتي تؤدي إلى تخفيض في حجم محفظة القروض والسلفيات بقيمة ما تم إعدامه، وفي حالة البيع الجبري للضمانات المرهونة لدى المصرف والتي تغطي قروضا تعثرت، فيمكن للمصرف إستخدام حصيلة البيع، ومن جهة أخرى يؤدي الجزء الذي تم سداده من حصيلة بيع الضمانات إلى زيادة في الاموال التي يمكن إستثمارها في قروض جديدة.

غير أن الحجز على ضمانات الزبائن المتعثرين قد يحدث أثر سلبي على نمو محفظة القروض والسلفيات لدى المصرف، حيث قد يرى بعض الزبائن، من وجهة نظرهم، أن المصرف يتعسف في إستخدام حقوقه، ويترتب على ذلك تراجعهم عن طلب قروض من المصرف، فينخفض حجم محفظة القروض لدى المصرف.

وفي بعص الحالات قد ينتهي تسوية الديون المتعثرة بإستهلاك الإحتياطات أو جزء كبير منها (بعد أن يكون المصرف قد أتم استخدام المخصصات)، وهنا تكون قدرة المصرف على إقراض كبار الزبائن قد تراجعو إستنادا على ضرورة إلتزام المصرف بالحد الأقصى لإقراض الزبون الواحد وهذا وفق ما يتضمنه قانون المصرف والقرض، حيث تتراجع القاعدة الرأسمالية للمصرف بما تم إستخدامه من الإحتياطات، بل وربما قد يتم تخفيض رأس مال المال إذا ما تصاعدت خسائر المصرف مع تصاعد حجم القروض المتعثرة إلى الدرجة التي تستوعب المخصصات ثم الإحتياطات، وتمتد الى تخفيض رأس المال.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بالجوانب النظرية للبحث حيث قمنا بتسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالنشاطات البنكية الأساسية من جذب ودائع، منح قروض وسلفيات و مختلف الإستثمارات في الأوراق المالية والتركيز على مدى تأثير ظاهرة الديون المتعثرة على الجهاز المصرفي.

حيث يمكن أن تنجم عن عدة أسباب مثل التقصير في إدارة المخاطر، والظروف الإقتصادية السيئة والتغيرات القانونية، إذ تترتب على الديون المتعثرة مخاطر مالية كبيرة على المصارف حيث تزيد من تكاليف الإئتمان وتقلل من السيولة وتدني أدائها المالي، مما يؤثر على قدرة البنوك على تقديم الخدمات المالية ويقلل من ثقة الجمهور في النظام المصرفي.

للتغلب على هذه التحديات، تحتاج البنوك إلى إتخاذ إجراءات فعالة لإدارة المخاطر وإتباع إستراتيجيات فعالة وتقييمها تقييما دقيقا، وتحسين عمليات الإقراض وتنفيذ معايير إئتمان صارمة للحفاظ على إستقرارها المالي وسمعتها.

الفصل الثاني

دراسة حالة الديون المتعثرة

على مستوى

CNEP–Banque

تمهيد:

يواجه النظام المصرفي تحديات عديدة نتيجة إرتفاع نسبة الديون المتعثرة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد. تتسبب هذه الديون في تآكل رأس المال البنكي وتقليص القدرة على تقديم قروض جديدة، مما يعوق النمو الاقتصادي ويؤثر على الاستثمارات و جذب الودائع. بالإضافة إلى ذلك، تفرض الديون المتعثرة أعباء إضافية على البنوك من حيث تكاليف التحصيل وإعادة الهيكلة، وقد تؤدي في بعض الأحيان إلى إتخاذ إجراءات قانونية معقدة.

ولإثراء المحتوى النظري، تناولنا الجانب التطبيقي الذي سيكون مكملاً للفصول السابقة. وذلك من خلال الدراسة الميدانية على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك–، حيث نسعى إلى تقديم تحليل شامل لواقع الديون المتعثرة بالإضافة إلى استعراض الطرق العملية المتبعة في معالجة مشكلة الديون المتعثرة وطرق تحصيلها. وذلك من خلال تحليل بعض الإحصائيات السنوية المتعلقة بهذا النوع من الديون وتقديم توصيات تساعد في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين الأداء البنكي، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك– وخدماتة

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للديون المتعثرة بالوكالة محل الدراسة

المبحث الأول: بطاقة تعريفية للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك– وخدماته

تعتبر المؤسسات المالية أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين هذه المؤسسات، يحتل الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP) مكانة بارزة كواحد من أهم البنوك في الجزائر. تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بهدف تشجيع الادخار بين المواطنين وتوفير التمويل اللازم للمشاريع العقارية، مما يسهم في تحقيق إستقرار إقتصادي وتلبية إحتياجات المجتمع في مجال السكن.

من خلال هذه الدراسة سنتطرق لفهم عدة جوانب تخص الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك– تشمل تطوره التاريخي، هيكله التنظيمي، وأهم خدماته المالية.

المطلب الاول: لمحة عامة حول البنك ومراحل تطوره

قبل التطرق للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط لوكالة تيارت لابد من إعطاء لمحة عامة حول الصندوق ومراحل تطوره.

بداية نجد أن النظام المصرفي يتحكم في كل البنوك المتواجدة في التراب الوطني بالمقابل لقد قطع الصندوق أشواط كبيرة منذ نشأته إلى غاية يومنا هذا، وهذا ما يجسد في المراحل التي سوف نقوم بذكرها فيما يلي:

1- جمع التوفير في الدفتر(1964-1970):

خلال هذه الفترة كان يتمثل نشاط الصندوق فقط في جمع التوفير مع منح قروض اجتماعية رهينة، كان الصندوق يشمل وكالتين مفتوحتين فقط للمواطنين في 1967؛

2- تشجيع تمويل السكن(1971-1979):

أصدرت تعليمة في أفريل 1971، لتمويل برامج إنجاز سكنات تكلف بها الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط ولصالح مالكي دفاتر التوفير وباستعمال موارد الخزينة العمومية والتي فيها بيع أول السكنات في نهاية 1975،وكان للصندوق 46 وكالة عمومية في عام 1979؛

3- الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في خدمة الترقية العقارية لعسشرية الثمانينات:

خصصت للصندوق مهام أخرى ويتعلق الأمر بالقروض العقارية الموجهة للخواص وذلك من أجل بناء سكنات وتمويل السكن الترقوي وذلك لصالح الودعين وفي 21 ديسمبر 1988 تم بيع 11590 مسكن في إطار بلوغ الملكية كما اعتمد الصندوق ساسة تنويع القروض الممنوحة، لاسيما لصالح المهن الحرة، عمال

قطاع الصحة وتعاونيات الخدمات والنقل، كما توسعت شبكة الصندوق حيث بلغ عدد وكالاته 120 و 47 وكالة ولائية و 73 وكالة ثانوية،

4- وضع قانون النقد والعرض:

يعد الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط الرائد في جميع المدخرات بالجزائر وذلك نظرا لأهمية مبالغ الموارد التي جمعها بالنسبة ل 1359 وكالة و2652 مكتب بريد متواجد وذلك إلى غاية 1990/12/31 بمجموع 82 مليار دج (من بينها 34 مليار دينار على دفاتر توفير العملة الصعبة) قيمة القروض الممنوحة للخواص على نفس التاريخ قدرت ب 12 مليار دج مجموع 80 ألف قرض،

5- تمويل الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بنك أفريل 1997:

في 6 أفريل 1997 أصبح بإمكان الصندوق الوطني للتةفير والغحتياط القيام بكل العمليات البنكية ما عدا عمليات التجارة الخارجية وهذا من خلال معاملاته مع المؤسسات والأفراد في تمويل احتياجاته،

6- تمويل الإستثمارات في قطاع العقار 13 ماي 2005:

قررت الجمعية غير العادية(1) في 31 ماي 2005 بإعطاء الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك– إمكانية التركيز على تمويل البنية التحتية والنشاطات المرتبطة بالبناء لإنجاز أملاك العقارية ذات الطابع المهني والبنية التحتية الفندقية، الصحة، الرياضة، الثقافة،

7- إعادة التمركز الاستراتيجي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط:

تمركز استقرار البنك السماح لما يتعلق بالقروض العقارية للخواص والقروض الرهينة المقررة، النصوص القانونية السارية المفعول لدى البنك وكذلك القروض الإستهلاكية كما تم قرار منح القروض بصفة أولوية وأساسية للموفرين وتصف ثانوية لغير المودعين بما يتعلق بالترقية العقارية فتم اقتناء أراضي للبناء السكني ولإنجاز الموقع السكني.

المطلب الثاني: التعريف بوكالة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك–

من خلال هذا المطلب قمنا بتسليط الضوء على أهم الوظائف التي أسندت للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بعد تأسيسه مع إبراز هيكله التنظيمي، وإعطاء لمحة حول القروض المقدمة من طرفه.

أولا : التعريف بالبنك

يضم الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط "بنك" عدة وكالات موزعة عبر ولايات الوطن ومن بينها وكالة تيارت التي تحمل رقم 504 وهي من أقدم الوكالات التابعة الصندوق للتوفير والإحتياط التي أنشئت في 1975/03/15 وهي تابعة إلى المديرية الجهوية بشلف كلها تابعة إلى المديرية العامة بالجزائر وهي عبارة عن مؤسسة مالية تتعامل مع المؤسسات ومع الزبائن.

ثانيا: الوظائف التي أسندت للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بعد تأسيسه

يظهر تحليل القانون الأساسي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط المتضمن في القانون رقم64–227 أن هذه الهيئة تضطلع بالمهام الأساسية التالية:[1]

- تجميع الإدخارات الصغيرة المتأتية من الأفراد والأسر.
- إيجاد و تسيير أشكال من التوفير يقصد منها التشجيع السكني.
- التدخل لتسهيل التمويل الموجه للبناء السكني، وخاصة في إطار برامج السكن الريفي التي تنفذها أو تشرف على تنفيذها الجماعات المحلية.
- منح قروض وتسبيقات ذات صيغة إجتماعية، مع أخذ الإحتياطات الصارمة وبالكيفيات التي يحددها مجلس الإدارة ويصادق عليها وزير الإقتصاد.
- منح قروض وتسبيقات للجماعات المحلية.
- منح قروض وتسبيقات على سندات عمومية تصدرها أو تضمنها الدولة، الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.
- الإكتتاب في جميع السندات العمومية التي تصدرها أو تضمنها الدولة، أو أخذها لمدة مؤقتة وإقتناؤها والإحتفاظ بها ورهنها ووضعها والإتجار بها.

[1] القانون رقم: 64–227 المؤرخ في 10 أوت، المتضمن تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، الجريدة الرسمية، العدد (26)، الصصادرفي أوت 1964.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط –بنك–

يمكن إعتبار هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– ذات بنية هرمية متصلة اللبنات، وفيما يلي توضيح لمختلف المستويات:

التنظيم المركزي للمؤسسة:

نجد في قمة هرم الهيكل التنظيمي مجلس الإدارة الذي يتولى مهاما واسعة، من بينها وضع التنظيمات الداخلية وإتخاذ القرارات الهامة والملزمة،كما يقع على عاتقه ضمان التكيف ومواكبة كل المستجدات الحاصلة. وسراس مجلس الإدارة الرئيس المدير العام،حيث يعمل تحت سلطته ديوان يتألف من مكلفين بالدراسات والمستشارين ومكلفين بإعداد التحاليل، إضافة إلى الأمانة العامة، مديرية المفتشية العامة، والرقابة الداخلية، وخلية الإتصال و الوقاية المالية، والتأمين المصرفي.

بإقتراح من الرئيس المدير العام يعين مجلس الإدارة سبعة مدراء عامين يعملون على مساعدة الرئيس المدير العام وهم:

1. مدير عام مساعد مكلف بالمالية والمحاسبة.
2. مدير عام مساعد مكلف بالقرض.
3. مدير عام مساعد مكلف بالإدارة.
4. مدير عام مساعد مكلف بالتحصي.
5. مدير عام مساعد مكلف بالرقابة.
6. مدير عام مساعد مكلف بالتطوير.
7. مدير عام مساعد مكلف بأنظمة الإعلام الآلي.

وكل مدير عام مساعد يعمل تحت سلطته مديريات، وذلك كما هو موضح في الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل(2–5): الهيكل التنظيمي المركزي (CNEP-Banque)

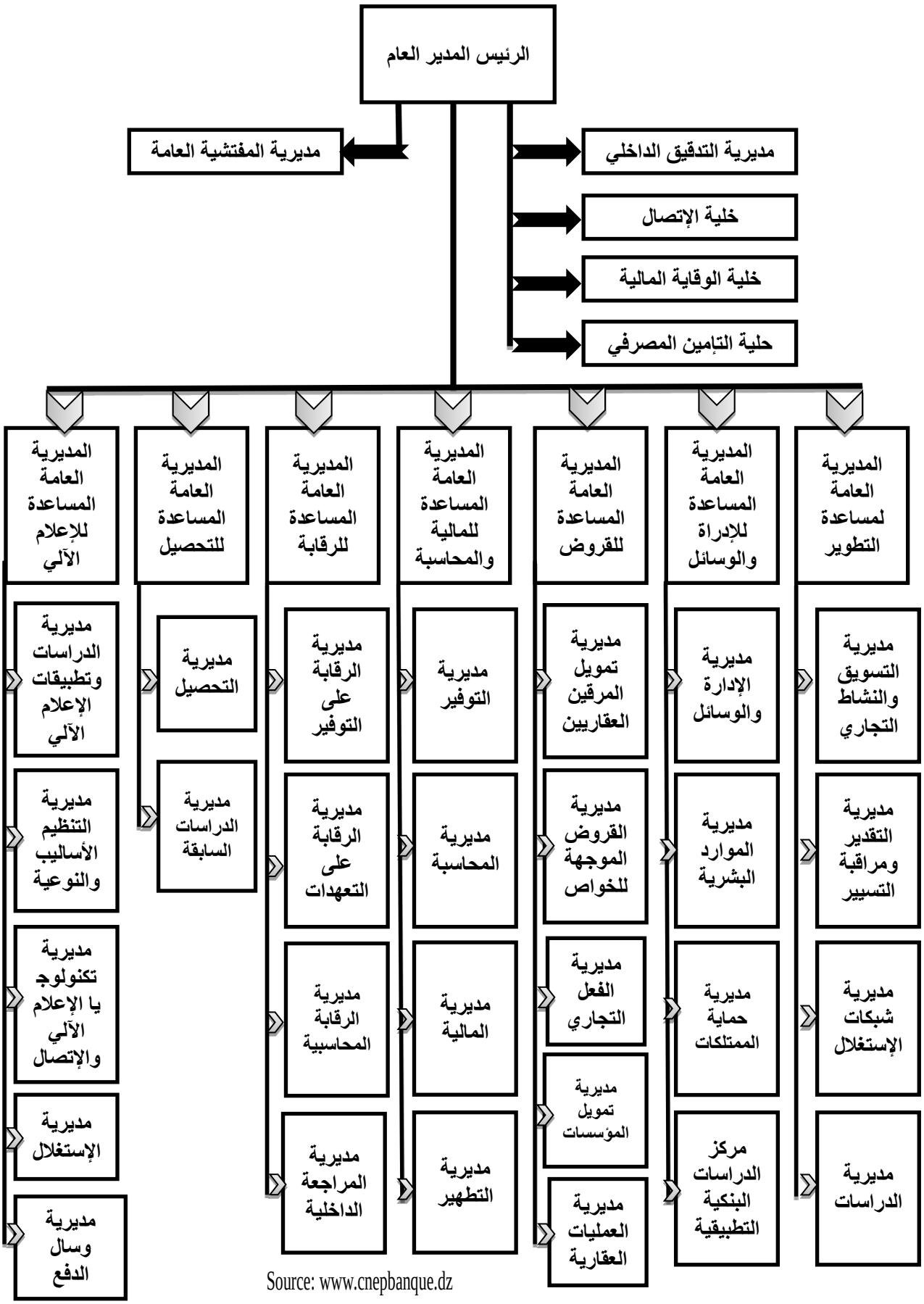

Source: www.cnepbanque.dz

ثانيا: أنواع القروض

تتمثل في:

1-قروض الأفراد:

من القروض العقارية المرنة والتنافسة سواء كان ينوي العميل شراء منزل أو شقة، يقدم له البنك دعما شخصيا طوال العملية. حيث يجعله يستفيد من أسعار فائدة مغرية وشروط تفصيلية ونصائح من خبراء لتحقيق مشروعه العقاري بكل سهولة.

1-1 قروض السيارة:

هو قرض مصمم خصيصا لشراء سيارة سياحية الجديدة المنتجة أو المركبة في الجزائر.

أ-يمكن أن يستفيد منه اي شخص طبيعي:

- من جنسية جزائرية،
- يتراوح عمره بين 19 و70 عاما،
- مقيم في الجزائر،
- لديه دخل منتظم وكاف ويزيد عن أو يساوي 40,000,00 دج

- **من مزاياه:**

-تمويل يصل إلى 70%من سعر السيارة،

- سعر السيارة مع احتساب كل الرسوم يمكن أن يصل إلى 4,00,000,00 دج،
- فترة سداد تصل إلى60 شهرا،
- إمكانية السداد المسبق،
- إمكانية التحقق من وضعية السداد عبر CNEP CONNECT،
- أسعار فائدة تتراوح بين 7% و8%.

الضمانات:

- ملف مصحوب بتأمينات،
- تأمين شامل للسيارة مع ملحق تعديلي للحلول،
- رهن السيارة.

2-1 قرض شراء أرض للبناء:

هو قرض مخصص لتمويل شراء أرض للبناء يبلغ مساحتها أقل من أو تساوي 1000 متر مربع من أحد الخواص أو وكالة عقارية.

أ- يمكن أن يستفيد منه أي شخص طبيعي؛

- من جنسية جزائرية،
- يتراوح عمره بين 19 و 70 عاما،

– مقيم في الجزائر أو في الخارج،
– لديه دخل منتظم وكاف يزيد عن أو يساوي 30,000,00 دج،

ب– مزاياه:

– تمويل يصل إلى 90% من سعر البيع،
– فترة سداد تصل إلى 30 عاما،
– أسعار فائدة جد تفضيلية تتراوح بين 5.75% و60.50% سنويا،
– إمكانية التأجيل في السداد لمدة تصل إلى 12 شهرا،
– إمكانية زيادة مبلغ القرض من خلال الإستعانة بدخل شخص آخر من خلال المشاركة في الديون،
– إمكانية السداد المسبق.

الضمانات:

– رهن عقاري من الصنف الأول.

1–3 قرض بناء سكن: تمويل البناء هو منتج تمويلي مصمم لتغطية تكاليف بناء منزل جديد أو ملكية عقارية.

أ– يمكن أن يستفيد منه أي شخص طبيعي:

– من جنسية جزائرية؛
– يتراوح عمره بين 19 و 70 عاما،
– مقيم في الجزائر أو في الخارج،
– لديه دخل منتظم وكاف يزيد عن أو يساوي 30,000,00 دج،

ب–مزاياه:

– تمويل يصل إلى 100% من سعر تقدير تكلفة البناء،
– فترة سداد تصل إلى 40 عاما،
– أسعار فائدة جد تفضيلية تتراوح بين 5% و60.50% سنويا،
– إمكانية التأجيل في السداد لمدة تصل إلى 06 أشهر،
– إمكانية الإطلاع على القرضCNEP CONNECT،
– إمكانية زيادة مبلغ القرض عبر استخدام دخل شخص آخر من خلال المشاركة في الديون (من أفراد العائلة) أو(شخص ثالث في الملكية المشتركة).

1–4 قرض توسعة أو زيادة طوابق مسكن:

تمويل توسعة أو زيادة طوابق مسكن هو منتج تمويلي مصمم لتغطية تكاليف زيادة مساحة في ملكية متواجدة مسبقا، سواء من خلال توسعة المسكن أو بناء طابق إضافي.

أ– يمكن أن يستفيد منه أي شخص طبيعي:

– من جنسية جزائرية،

- يتراوح عمره بين 19 و 70 عاما،
- مقيم في الجزائر أو في الخارج،
- لديه دخل منتظم وكاف يزيد عن أو يساوي 30,000,00.

ب-مزاياه:

- تمويل يصل إلى 100% من سعر تقدير تكلفة البناء،
- فترة سداد تصل إلى 40 عاما،
- أسعار فائدة جد تفضيلية تتراوح بين 5% و60.50%سنويا،
- إمكانية التأجيل في السداد لمدة تصل إلى 06 أشهر،
- إمكانية الإطلاع على القرضCNEP CONNECT،
- إمكانية زيادة مبلغ القرض عبر إستخدام دخل شخص آخر من خلال المشاركة في الديون.

2- قروض بنسبة فائدة مخفضة(مدعومة):

2-1 قروض شراء مسكن ترقوي عمومي:

هو قرض مخصص لتمويل شراء مسكن يمنح للمكتتبين في برنامج صيغة السكن الترقوي العمومي لدى مؤسسة وطنية للترقية العقارية.

أ- يمكن أن يستفيد منه:

اي شخص طبيعي مكتتب في برنامج صيغة السكن الترقوي العمومي ومقبول من طرف المؤسسة الوطنية للترقية العقارية.

- من جنسية جزائرية،
- يتراوح عمره بين 19 و 70 عاما،
- مقيم في الجزائر أو في الخارج،
- لديه دخل منتظم وكاف يزيد عن أو يساوي 30,000,00.

ب- مزاياه:

- تمويل يصل إلى 100% من سعر البيع،
- فترة سداد تصل إلى 40 عاما،
- أسعار فائدة جد تفضيلية تتراوح بين1% حسب دخل المقترض بنسبة مرجعية قدرها 6%،
- إمكانية التأجيل في السداد لمدة تصل إلى 12 شهرا،
- إمكانية زيادة مبلغ القرض عبر إستخدام دخل شخص آخر من خلال المشاركة في الديون،
- إمكانية السداد المسبق.

الضمانات:

- رهن عقاري من الصنف الأول،

– كشوفات الراتب لثلاث الأشهر الأخيرة،

– شهادة عمل،

– نسخة من عقد العمل،

–آخر إشعار الضرائب(تصريح جبائي)،

– كشف الحساب البنكي يضم الأجر ويغطي فترة السنة.

2-2 قرض شراء مسكن ترقوي مدعم:

هو قرض يمنح من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– لمقتني السكنات الترقوية المدعمة في إطار البيع على التصاميم.

أ- يمكن أن يستفيد منه: أي شخص طبيعي:

– من جنسية جزائرية،

– مؤهل للإستفادة من السكن الترقوي المدعم،

– يتراوح عمره بين 19 و 70 عاما،

– مقيم في الجزائر أو في الخارج،

– لديه دخل منتظم وكاف يزيد عن أو يساوي 30,000,00.

ب- مزاياه:

يمكن للكتتب المؤهل للحصول على قرض البنكي أن يبرم قرضا في إطار البيع على التصاميم بنسبة مخفضة 1% سنويا عندما دخله الشهري مساويا أو أعلى من الأجر الوطني الأدني المضمون مرة واجدة وأقل من أو مساويا ل 06 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

يمثل هذا القرض الفارق بين السعر المسكن ومبلغ مساعدة الدولة، بالإضافة إلى مبلغ الدفعة الأولية.

في حالة عدم تغطية القرض الممنوح الفارق بين السعر المسكن ومبلغ مساعدة الدولة والدفعة الأولية، يجب على المكتتب دفع تسبيق شخصي إضافي لتغطية الفارق.

2-3 قرض شراء مسكن جديد من مرقى عقاري:

أ- يمكن أن يستفيد منه أي شخص طبيعي:

– من جنسية جزائرية،

– يتراوح عمره بين 19 و 70 عاما،

– مقيم في الجزائر أو في الخارج،

– لديه دخل منتظم وكاف يزيد عن أو يساوي 30,000,00

ب- مزاياه:

– تمويل يصل إلى 100% من سعر البيع،

– فترة سداد تصل إلى 40 عاما،

- سعر الفائدة تفضيلي يتراوح مع إمكانية تخفيض إلى 1% حسب دخل المقترض بنسبة مرجعية قدرها 6%،
- إمكانية التأجيل في السداد لمدة تصل إلى 12 شهرا،
- إمكانية السداد المسبق.
- إمكانية الإطلاع على القرضCNEP CONNECT،
- إمكانية زيادة مبلغ القرض عبر إستخدام دخل شخص آخر من خلال المشاركة في الديون.

2-4 قرض شراء مسكن بالبيع على التصاميم:

هو قرض مخصص لشراء منزل في إطار البيع على التصاميم.

أ- يمكن أن يستفيد منه أي شخص طبيعي:

- من جنسية جزائرية،
- يتراوح عمره بين 19 و 70 عاما،
- مقيم في الجزائر أو في الخارج،
- لديه دخل منتظم وكاف يزيد عن أو يساوي30,000,00.

ب- مزاياه:

- تمويل يصل إلى 100% من سعر البيع،
- فترة سداد تصل إلى 40 عاما،
- سعر الفائدة تفضيلي يتراوح مع إمكانية تخفيض إلى 1% حسب دخل المقترض بنسبة مرجعية قدرها 6%،
- إمكانية التأجيل في السداد لمدة تصل إلى 36 شهرا،
- إمكانية السداد المسبق.
- إمكانية الإطلاع على القرضCNEP CONNECT،
- إمكانية زيادة مبلغ القرض عبر استخدام دخل شخص آخر من خلال المشاركة في الديون.

2-5 قرض شراء مسكن من أحد الخواص:

هو قرض مخصص لشراء منزل من أحد الخواص.

أ- يمكن أن يستفيد منه أي شخص طبيعي:

- من جنسية جزائرية،
- يتراوح عمره بين 19 و 70 عاما،
- مقيم في الجزائر أو في الخارج،
- لديه دخل منتظم وكاف يزيد عن أو يساوي 30,000,00.

ب- مزاياه:

- تمويل يصل إلى 100% من ثمن الصفقة،
- فترة سداد تصل إلى 40 عاما،

- أسعار فائدة جد تفضيلية تتراوح بين 5% و60.50% سنويا،
- إمكانية التأجيل في السداد لمدة تصل إلى 12 شهرا،
- إمكانية السداد المسبق،
- إمكانية الإطلاع على القرضCNEP CONNECT،
- إمكانية زيادة مبلغ القرض عبر استخدام دخل شخص آخر من خلال المشاركة في الديون.

2-6 قرض محل للاستعمال التجاري أو المهني:

هو قرض مخصص لشراء أو بناء أو التهيئة أو الشروع في التوسعة أو زيادة طابق في محلك التجاري أو المهني.

أ- يمكن أن يستفيد منه أي شخص طبيعي:

- من جنسية جزائرية،
- يتراوح عمره بين 19 و70 عاما،
- مقيم في الجزائر أو في الخارج،
- لديه دخل منتظم وكاف يزيد عن أو يساوي 30,000,00.

ب- مزاياه:

- تمويل يصل إلى 90% من ثمن الصفقة،
- فترة سداد تصل إلى 15 عاما في حدود سن 75،
- سعر فائدة تفضيلي يتراوح بين 5.75% و7.00% سنويا،
- إمكانية التأجيل في السداد لمدة تصل إلى 36 شهرا،
- إمكانية زيادة مبلغ القرض عبر إستخدام دخل شخص آخر من خلال المشاركة في الديون.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة في منح القروض

لإتمام عملية منح القروض يجب إتخاذ عدة إجراءات نذكرها عبر مراحل:

أولا: تحضير ملف طلب قرض عقاري:

يعتمد الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك- بتيارت- على مجموعة من الإجراءات المتسلسلة في منح القروض السكنية لشخص معين وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

إن تقديم ملف قرض يبدأ بحضور الزبون إلى البنك وتقديم نفسه أمام رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض والغرض منه من جهة، ومن جهة أخرى يطلب منه مجموعة من المعلومات، التي تكون دقيقة وواضحة وتتمثل هذا المعلومات فيما يلي:

1-معلومات أولية حول الزبون:

وتشمل الاسم، اللقب، مكان وتاريخ الازدياد، العنوان، نوع الوظيفة، الرتبة ، الدخل الحقيقي للزبون، الحساب الجاري أو البنكي، حساب الادخار، الممتلكات التي يكتسبها، الديون التي في ذمته، ثمن شراء مسكن أو تكلفة البناء أو التعليم أو التوسعة...إلخ".

2-معلومات أولية حول العقار:

وتشمل موقع العقار، مساحته، محيطه، نوعية العقار، القيمة السوقية...إلخ، ذلك يطلب منه تحضير ملف طلب قروض العقاري تبعا للنموذج الذي يعده البنك، ويشمل عدة بيانات للتعرف على الزبون أكثر وهي:

أ-الوثائق الإدارية والقانونية:

- طلب خطي من طرف الزبون يوضح فيه مبلغ القرض وطبيعة القرض المراد الحصول عليه،
- نسخة طبق الأصل من السجل التجاري إن كان غير أجيرا ونموذج كشف الراتب إن كان أجيرا.
- عقد ملكية العقار أو عقد الإيجار،
- رخصة البناء في حالة قرض بناء،

ب-الوثائق المالية والتقنية: تطلب هذه الوثائق من المراقبين العقاريين:

- دراسة تقنو-اقتصادية للمشروع وتكون منفصلة،
- مخطط التمويل،
- برنامج إنجاز المشروع،
- الميزانية المحاسبية التقديرية وجداول حسابات النتائج لخمس سنوات مقبلة.

ثانيا: معالجة ودراسة الملف:

بعد تقديم ملف القروض من العميل، تقوم الوكالة البنكية بمجوعة من المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني المحاسبي، حيث يقوم المكلف بدراسة ومراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون وعقد الملكية، الإيجار، ونشاط الزبون وماشابه ذلك، وإن كانت هذه المراجعات قدمت في ظروف عادية وتضمن كل الإجراءات الواجب القيام بها وأسفرت عن نتائج مرضية، بعد ذلك يتم دراسة ملف القرض وتحليل المعلومات المقدمة من طرف العميل على مستوى الوكالة المحلية أو المديرية الجهوية أو المديرية العامة بناء على مبلغ القرض المراد الحصول عليه.

1-الدراسة الأولية للقرض: إذا كان مبلغ القرض المراد الحصول عليه أقل من 5.000.000.00 دج تتم دراسة الملف على مستوى الوكالة المحلية، أقل من 15.000.000.00 دج تتم الدراسة على مستوى المديرية الجهوية أكثر من 15.000.000.00 دج تتم الدراسة على مستوى الوكالة العامة ثم إرجاع الملف إلى الوكالة المحلية.

2-**دراسة الضمانات:** إن أساس كل عملية من عمليات توظيف أعمال البنوك هو الثقة بأن الأموال التي يقرضها سوف تعود إليه في الأجل المتفق عليه مع الفوائد، لذا يتوقف إقدام البنك منح القرض للعميل على الثقة

أولا ثم الضمان المادي الذي يكون على استعداد لتقديمه تأمينا للوفاء بتلك التعهدات، كما أن أشكال القرض مرتبطة بضمان التسديد بشكل أو بآخر حيث يسعى البنك إلى تحقيق أكبر ربح مع قلة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أمواله ويمكن أن نميز نوعين من الضمانات هي:

أ-الضمانات الشخصية: تعرف على أنها عقد يضمن بموجبه شخص ما بتنفيذ الإلتزام ويتطلب أن يكن مكتوبا وواضحا. يتضمن موضوع الضمان: مدة الضمان، الشخص المدين أو المقترض، أهمية وحدود الالتزام.

ب-الضمانات الحقيقة: تعني وجود تقديم أشياء مادية تتضمن تسديد الدين في الآجال فهي تقع تحت تصرف الدائن(البنك)، ففي حالة عجز المدين عن الوفاء في الميعاد يستطيع الدائن أن يستوفي دينه منها وتعتبر هذه العملية رهنا عقاريا يمثل واحدة من أفضل الصيغ التي تتضمن القروض العقارية نظرا لما يقدمه من ضمانات فعلية.

3-التأمين: يلعب التأمين دورا هاما في تنشيط القروض على المستوى الفردي والجماعي ضمانا لتسديد مبلغ الدين وملحقاته طوال مدته. حيث يجب على المقترض قبل استلام القرض:

أ-إبرام عقد تأمين على الوفاة لدى شركة CARDIF.

ب-التأمين على الكوارث الطبيعي لدى أي شركة تأمين في حالة قرض لشراء سكن مبني أو ترميم سكن ما عدا بناء أو شراء أرض.

4-اتخاذ قرار منح القرض أو رفضه:

بعد دراسة وتحليل ملف القرض نصل إلى مرحلة اتخاذ قرار منح القرض أو رفضه والذي يتم عبر ثلاث مستويات:

أولا: على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك- وكالة تيارت:

بعد الإنتهاء من دراسة ملف القرض وإعداد التقارير الخاصة به من طرف المصالح المختصة، تجتمع لجنة القروض بالوكالة وتتم مناقشة الملف من طرف اللجان لتعطي رأيها حول إمكانية تقديم القرض أو رفضه.

ثانيا: على مستوى امديرية الجهوية شلف:

تقوم وكالة تيارت بإرسال نسخة من الملف إلى المديرية الجهوية بشلف في حالة تجاوز القرض المطلوب الحدود القصوى لاتخاذ القرار من طرفها، ويتم فحص الملف من طرفها من الناحية القانونية ثم تقوم بدراستها ومن خلالها يتم إعداد تقرير توضح فيه رأيها في الملف، وبعد اتخاذها القرار النهائي يتم إرساله إلى الوكالة المحلية بتيارت.

ثالثا: على مستوى المديرية العامة بالعاصمة:

في حالة تجاوز قيمة القرض الحدود القصوى للمديرية الجهوية، تتدخل المديرية العامة بالعاصمة في اتخاذ قرار منح القرض حيث تصدر قرارها النهائي بعد الدراسة والتحليل من طرف المدير العام للبنك إما بالرفض أو القبول وهنا يتم إرساله إلى الوكالة وهنا نجد حالتين:

1-حالة رفض الطلب: في هذه الحالة يتم إرجاع الملف إلى الوكالة مع رسالة تبين الرفض فيقوم البنك بارجاع الملف إلى الزبن وإعلامه، وللزبون الحق في الطعن في هذا القرار بتبرير السبب الذي أدى إلى رفض طلبه.

2-حالة قبول طلب القرض: تبعث المديرية العامة أو المديرية الجهوية وثيقة إلى الوكالة بتيارت، تسمى رخصة القرض وتحتوي على بعض المعلومات والشروط الواجب مراعاتها، مثل قيمة القرض ومدته وتحديد الضمانات وغيرها، عندئذ يقوم البنك باستدعاء طالب القرض وإعلامه شفويا بالقرار وبالضمانات الواجب احضارها حتى يتمكن من الحصول على القرض.

3-إعداد اتفاقية القرض وصرف قيمته: بعد الموافقة على منح القرض يتم الاتفاق مع الزبون على كل المعلومات المتعلقة بالقرض والمتمثلة في نسبة الفائدة، جدول استهلاك القرض، والتزامات كل من البنك والزبون. كما يتخذ البنك كل الإجراءات القانوني المتعلقة بالضمانات المقدمة والتي تتناسب قيمتها مع قيمة القرض، وذلك بوضع القرض تحت تصرف الزبون عن طريق إصدار شيك للمقترض أو في حسابه المفتوح لدى البنك، إن لم يكن له حساب فيتم إنشاء حساب له في البنك، ويتم تحديد مواعيد الاستحقاق في جدول الإهتلاكات مع إصدار سلسلة من أوراق الدفع أو الكمبيالات الموافقة لهذه الآجال، مع العلم أنه تعطى للمقترض مدة يعفلى فيها من الدفع تختلف حسب طبيعة القرض والشخص المقترض.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للديون المتعثرة بالوكالة محل الدراسة

تعتبر الديون المتعثرة من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية، لما لها من تأثيرات سلبية على الأداء المالي والاستقرار الاقتصادي. يهدف هذا البحث التحليلي إلى دراسة حالة الديون المتعثرة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في الفترة الممتدة من 2019 إلى مارس 2024

وعليه سيتم الإعتماد على منهجية تحليلية شاملة، تتضمن مراجعة الأدبيات السابقة، وتحليل البيانات المالية للصندوق، وإجراء مقابلات مع الخبراء والمختصين في المجال. كما سيتم استخدام أدوات إحصائية ومالية لتقييم تأثير الديون المتعثرة على الأداء المالي للصندوق، وإستكشاف الحلول الممكنة لمعالجتها.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تعتمد الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة التحليلية على منهجية دقيقة ومنظمة ومحددة لجمع البيانات من مصادر موثوقة واستخدام تقنيات تحليلية متقدمة من خلال تحديد العوامل أو المتغيرات والتي بدورها تشمل المتغير المستقل الذي يُعد سببًا محتملاً، والمتغير التابع الذي يعكس التأثير ليتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته والوصول إلى استنتاجات موثوقة.

أولا: طريقة الدراسة وتحديد متغيراتها

تعتمد هذه الطريقة على كيفية إختيار مجتمع الدراسة وأساليب جمع المعلومات والأدوات المستخدمة فيها

إختيار عينة الدراسة:

إن عينة الدراسة تعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات التطبيقية الهادفة وهذا من خلال جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على تحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة كما ذكرنا سالفا بأن البحث يناقش أثر الديون المتعثرة على النشاط البنكي إذا فإن عينة الدراسة تتمثل في الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك–، وقد تم إختياره لتطابقه مع إشكالية الدراسة التي حددت البنك بدوره كعينة لها.

ثانيا: أساليب جمع المعلومات

إعتمدت هذه الدراسة على نوعين اساسيين من المعلومات والتي تمثلت في مصادر أولية وأخرى ثانوية.

مصادر أولية: وهي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– والذي كان محل الدراسة خلال فترة زمنية ممتدة من 2019–مارس2024.

مصادر ثانوية: والتي تم الحصول عليها من الوثائق البحثية والدراسات السابقة لوضع إطار نظري لهذه الدراسة.

ثالثا: الأدوات المستخدمة

تم الإعتماد على التقارير السنوية للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك– خلال الفترة من2019 إلى مارس 2024 والتي تخص وضعية الديون المتعثرة. وذلك من أجل تسهيل عملية تحديد العلاقة بين الديون المتعثرة وأثرها على النشاط البنكي.

وبغرض معرفة واقع العلاقة بين حجم ونسبة الديون المتعثرة من إجمالي الديون تم الإستعانة ببرنامج الجداول الإلكترونية **"Excel"** وهو أحد البرامج الذي يمكننا إستخدامه لإدارة البيانات وتحليلها وتخطيطها والتي ظهرت في بداية الأمر كبرامج مالية ومحاسبية خاصة بإجراء الحسابات المالية.

المطلب الثاني: تحليل أثر الديون المتعثرة على النشاط البنكي فترة 2019– مارس2024

من خلال هذا المطلب سنتطرق أولا إلى إبراز حجم الديون المتعثرة بالوكالة محل الدراسة

الجدول(2–3): حجم القروض المتعثرة خلال الفترة 2019– مارس2024:

الوحدة دينار جزائري

الفترة الزمنية	حجم الديون المتعثرة
2019	**DZD 260,387,921**
2020	**DZD 164,728,891**
2021	**DZD 345,028,801**
2022	**DZD 370,236,280**
2023	**DZD 373,116,749**
مارس 2024	**DZD 402,505,222**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوقير والإحتياط –بنك

الشكل(2-6): يمثل حجم الديون المتعثرة خلال الفترة 2019- مارس2024:

الوحدة دينارجزائري

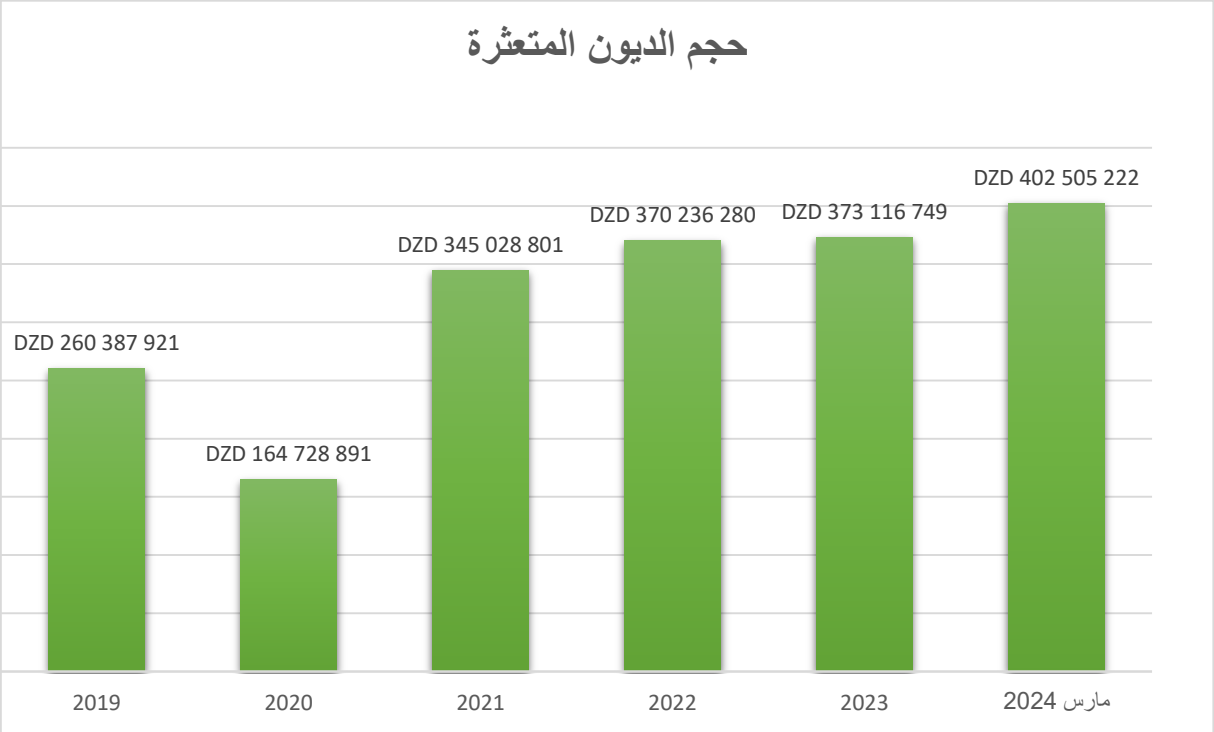

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول(3)

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه والشكل (6) نلاحظ إنخفاض في حجم الديون المتعثرة لسنة 2019-2020 من 260,387,921 دينار إلى 164,728,89 دينار، يمكن تفسير هذا الانخفاض بالإجراءات التي قد تكون اتخذت لتحصيل الديون أو إعادة هيكلتها.

أما بخصوص الفترة الممتدة من سنة2020 إلى2021 نلاحظ زيادة كبيرة في حجم الديون المتعثرة إلى 345,028,801 دينار، يمكن تفسير هذه الزيادة بأنها ناتجة عن زيادة القروض الممنوحة في السنوات السابقة وتدهور الظروف الإقتصادية خاصة بتفشي وباء كوفيد 19 المستجد والذي أدى إلى زيادة معدلات التعثر وتوقف العديد من الأنشطة التجارية والتي أثرت سلبا على قدرة المقترضين على سداد القروض في موعدها. كما أثر أيضا و بشكل غير مباشر على الثقة العامة في النظام المالي، حيث زادت المخاوف بشأن قدرة البنوك على الصمود أمام الأزمة وتقديم الخدمات المالية بشكل مستدام. هذا التراجع في الثقة أثر على ودائع العملاء وإستثماراتهم في القطاع المصرفي.

عموميا يلاحظ أن حجم الديون المتعثرة شهد عدم إستقرار خلال الفترة (2019-2022) حيث أنه أخذ بالتزايد التدريجي لغاية مارس2024، حيث بلغت قيمته 402,505,222 دينار, ويعكس هذا الإرتفاع عدم تحكم البنك في تحصيل مستحقاته خلال تلك الستة سنوات.

الجدول(2-4): بيانات الديون المتعثرة من إجمالي الديون خلال الفترة 2019- مارس2024:

الوحدة دينار جزائري

الفترة الزمنية	إجمالي الديون	حجم الديون المتعثرة	نسبة الديون المتعثرة
2019	DZD 501,222,541	DZD 260,387,921	**52.00%**
2020	DZD 437,385,095	DZD 164,728,891	**38.00%**
2021	DZD 1,052,705,282	DZD 345,028,801	**33.00%**
2022	DZD 1,171,671,219	DZD 370,236,280	**32.00%**
2023	DZD 1,501,124,990	DZD 373,116,749	**25.00%**
مارس 2024	DZD 1,623,105,645	DZD 402,505,222	**25.00%**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوقير والإحتياط –بنك

الشكل(2-7): يوضح بيانات لإجمالي الديون خلال الفترة 2019- مارس2024: ا

لوحدة دينار جزائري

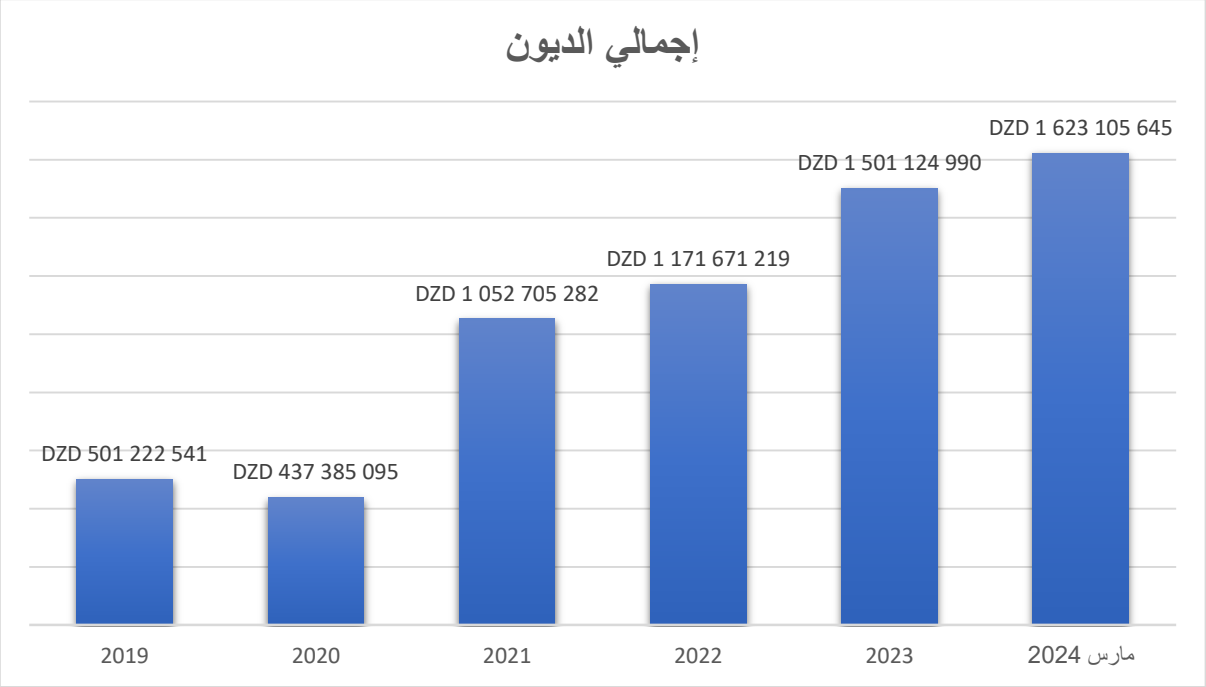

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول (4)

إجمالي الديون:

ارتفع إجمالي الديون بشكل مستمر من 501 مليون دينار جزائري في 2019 إلى أكثر من 1.6 مليار دينار جزائري في مارس 2024. مما يشير إلى التوسع الكبير في القروض الممنوحة من قبل الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط طيلة الستة سنوات.

الشكل(2-8): يوضح حجم الديون المتعثرة بالنسبة المئوية

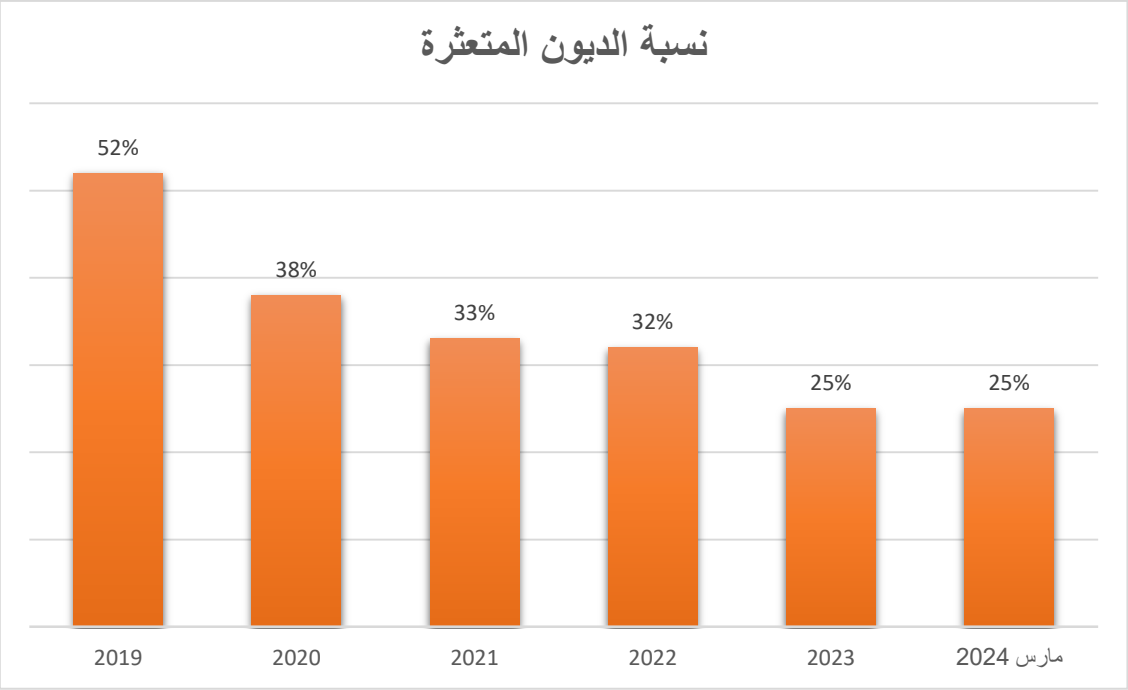

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول (4)

تطور نسبة الديون المتعثرة:

في عام 2019، كانت نسبة الديون المتعثرة 52.00% وهي نسبة مرتفعة، مما يدل على أن أكثر من نصف الديون كانت متعثرة، يمكن أن يعكس ذلك مشاكل اقتصادية أو ضعف في معايير منح القروض. ثم إنخفضت النسبة بشكل ملحوظ في عام 2020 إلى 38.00%، وذلك نتيجة لتحسين عمليات إدارة المخاطر ولتحسن الظروف الإقتصادية والسياسات الائتمانية الجديدة.

واصلت النسبة الإنخفاض تدريجياً لتصل إلى 25.00% في عام 2023، ويشير هذا الإنخفاض إلى تحسينات تدريجية ومستدامة في إدارة القروض والمخاطر، مما يدل على إستراتيجية ناجحة لإدارة القروض المتعثرة، لتستقر عند نفس النسبة في مارس 2024.

التفسير:

- **زيادة في حجم الديون المتعثرة:**

على الرغم من التحسن النسبي في نسبة الديون المتعثرة، إلا أن الزيادة المطلقة في حجم الديون المتعثرة تشير إلى أن قيمة الديون المتعثرة ما زالت تنمو ولكن بوتيرة أقل من نمو إجمالي الديون.

- **تحسن ملحوظ في نسبة الديون المتعثرة:**

الإنخفاض المستمر في نسبة الديون المتعثرة من 52% في 2019 إلى 25% في 2023 ومارس 2024 يشير إلى تحسن في جودة القروض وفاعلية في إدارة المخاطر الائتمانية.

- **توسع النشاط الائتماني:**

الزيادة الكبيرة في إجمالي الديون من 501 مليون دينار جزائري إلى أكثر من 1.6 مليار دينار جزائري تعكس توسعاً في النشاط الائتماني للصندوق، مما قد يشير إلى زيادة في الطلب على القروض أو توسع في قاعدة العملاء.

عموميا البيانات تشير إلى تحسن ملموس في إدارة الديون المتعثرة من قبل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، مع إنخفاض نسبة الديون المتعثرة بشكل كبير من 2019 إلى مارس 2024. رغم ذلك، الزيادة المطلقة في حجم الديون المتعثرة تشير إلى الحاجة إلى مواصلة الجهود في تحسين سياية الإقراض وإدارة المخاطر الإئتمانية بفعالية.

الجدول(2-5): بيانات لحجم الديون المتعثرة وحجم الديون المحصلة من إجمالي الديون

	الوحدة بالدينار	النسبة
إجمالي الديون	DZD 6,287,214,772	100%
الديون المحصلة	DZD 4,371,210,907	75%
الديون المتعثرة	DZD 1,916,003,865	25%

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوقير والإحتياط –بنك

الشكل(2-9): يمثل حجم الديون المتعثرة وحجم الديون المحصلة من إجمالي الديون بالنسبة المئوية

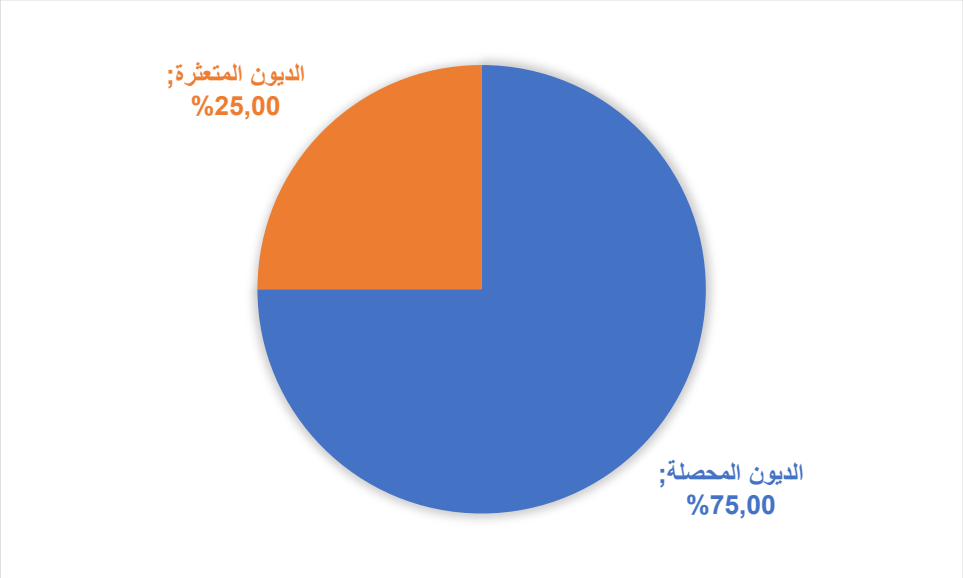

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الجدول (5)

من خلال الجدول (5) أعلاه والشكل (9) والذي يمثل دائرة نسبية توضيحية لنسبة الديون المتعثرة والديون المحصلة من إجمالي الديون.

نلاحظ أن نسبة الديون المحصلة 75% أي بقيمة 4،371،210،907 دينار، أكبر من نسبة الديون المتعثرة التي تمثلت في 25% والتي بلغت قيمتها 1,916,003,865 دينار.

بناءً على هذه المعطيات، نستنتج أن الوضع المالي يبدو متوازنًا نسبياً، ولكن مع ذلك يجب متابعة تحصيل الديون المتعثرة لضمان إستقرار الوضع المالي في المستقبل.

المطلب الثالث: تعثر الدين والإجراءات المتخذة في تحصيله

يلعب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) دورًا محوريًا في توفير القروض والخدمات المالية للمواطنين والشركات. ومع توسع نشاطه الائتماني، ظهرت تحديات مرتبطة بزيادة نسب وحجم الديون المتعثرة. إذ تعد من التحديات الرئيسية التي تواجه مثل هذه المؤسسات المالية، حيث تؤثر سلبًا على السيولة والأرباح. معالجة مثل هذه الديون يتطلب إجراءات متكاملة وتقييم فعاليتها في تحسين النشاطات البنكية والجودة الائتمانية وكذا ضمان الاستدامة المالية.

1. **تصنيف الديون المتعثرة:**

يتوجب على الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط تصنيف الديون المتعثرة وفقًا لمعايير محددة، مثل:

-مدة التعثر.

-حجم الدين.

-قدرة المقترض على السداد.

-نوع الضمانات المقدمة.

2. **تقييم الديون المتعثرة:** يجب تقييم الديون المتعثرة تقييم دقيق لتحديد مدى تأثيرها على الصندوق وتحديد الديون ذات الأولوية في السداد و ذلك من خلال إستخدام نماذج التقييم:

النماذج الداخلية: استخدام نماذج التقييم الداخلية التي تعتمدها المؤسسة المالية لتقدير قيمة الديون المتعثرة.

المعايير الدولية: الإلتزام بالمعايير الدولية لتقييم الديون المتعثرة، مثل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) والمعايير المصرفية (مثل BASEL).

3. **إعادة هيكلة الديون:** نظرًا لأن الديون المتعثرة قد تكون بسبب صعوبات مؤقتة، فإنها تتطلب إعادة هيكلة لتسهيل عملية السداد وذلك فإن التمديد في مدة السداد أو تخفيض الفائدة أو حتى إذا أمكن إعفاء المقترض من جزء من الدين، يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي.

يمكن أيضًا دراسة فترات سماح أو تقديم خطط سداد مرنة تتناسب مع الظروف الحالية للمدين.

في حال عدم نجاح إعادة الهيكلة، يتوجب النظر في خيارات التصفية واسترداد قيمة الضمانات.

4. **التفاوض مع الجهات المدينة:** يمكن محاولة التفاوض مع الجهات المدينة للوصول إلى إتفاقيات تسوية تناسب الصندوق وتخفف من الأعباء المالية. قد يتطلب الأمر التفاوض على تسوية تدرجية أو تقسيط المبالغ المستحقة على مدى فترة زمنية محددة.

5. **زيادة الدخل:** يمكن اتخاذ خطوات لزيادة الدخل الصافي للصندوق من خلال إستثمارات مربحة أو زيادة الإشتراكات. استكشاف فرص زيادة الإيرادات من مصادر متنوعة مثل الإستثمارات العقارية أو تنويع محافظ الإستثمار.

6. **تحسين إدارة الديون:** تنفيذ نظام إدارة متكامل يشمل متابعة المدفوعات وتقديم تقارير دورية عن حالة الديون.

يجب تطبيق سياسات وإجراءات فعالة لإدارة الديون بشكل جيد، مثل تحسين عمليات الفوترة وتقديم المساعدة للمدينين الذين يواجهون صعوبات في السداد.

تطبيق سياسات صارمة للتحصيل لضمان تسديد الديون في الوقت المحدد.

7. **التركيز على الديون الجديدة:** يجب على الصندوق العمل على تفادي تكرار مشاكل الديون المتعثرة من خلال تحسين عمليات المراجعة والتقييم للديون الجديدة لتقليل فرص تعثرها في المستقبل.

8. **التدريب والتوعية:** تنظيم دورات تدريبية دورية لفريق العمل حول إدارة الديون واستراتيجيات التعامل مع الديون المتعثرة.

توعية الموظفين والعملاء بأهمية الالتزام بالتسديد في الوقت المحدد والتحذير من مخاطر التعثر.

9. **المراجعة الدورية:** وذلك من خلال إعداد جدول زمني لمراجعة سياسات إدارة الديون والتأكد من تطبيقها بشكل فعال.

تقييم أداء الإستراتيجيات والتحسين المستمر بناءً على التقييمات والتحليلات الدورية.

خلاصة الفصل:

بعد الدراسة الميدانية والتي قمنا فيها بتحليل شامل لأثر الديون المتعثرة على النشاطات البنكية، بهدف تقييم فعالية الإجراءات المتخذة من طرف (CNEP–Banque) لمعالجته وتحصيله.

تناولت الدراسة البيانات المالية والإحصائية للفترة من 2019 إلى مارس 2024، إضافة إلى إستعراض الإجراءات القانونية والإدارية المستخدمة في معالجة الديون المتعثرة.

أظهرت النتائج أن هناك تطوراً ملحوظاً في تقليل نسبة الديون المتعثرة بفضل تحسينات في إدارة المخاطر وتطبيق سياسات إئتمانية أكثر فعالية. إنخفضت نسبة الديون المتعثرة من 52.00% في 2019 إلى 25.00% في 2023، مما يعكس نجاح استراتيجيات إدارة الديون المتعثرة التي إعتمدها البنك. كما بينت الدراسة أن الإجراءات القانونية والبدائل التفاوضية، مثل جدولة الدفعات وتأجيل الأقساط، كانت فعالة في تحصيل الديون وتحقيق الإستقرار المالي.

لخصت الدراسة إلى ضرورة إستمرار تحسين آليات التقييم الأولي للعملاء وتطوير نظم الإنذار المبكر لتحديد الديون محتملة التعثر. توصي الدراسة أيضاً بتعزيز التعاون مع الجهات القانونية والهيئات المالية لضمان إستدامة التحصيل وتحقيق الإستقرار المالي وتحسين مستوى النشاطات البنكية، مما يسهم في دعم التنمية الإقتصادية المستدامة.

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والذي تناولنا فيه تأثير الديون المتعثرة على النشاط البنكي وذلك عن طريق استعراض نشاطات البنوك التجارية وأهمية الودائع كمصدر رئيسي للأموال، بالإضافة إلى منح القروض والاستثمارات في الأوراق المالية. كما أشرنا إلى كيفية تأثير الديون المتعثرة على زيادة مخاطر الإئتمان وتقليل القدرة على التمويل الجديد، مما يشكل تحديات كبيرة للبنوك في إدارة سيولتها وثقتها في النظام المالي، مما يؤثر سلبًا على قدرتها على تقديم خدماتها المالية بكفاءة، حيث تتسبب في تدهور جودة الأصول وزيادة التكاليف المرتبطة بإدارة واسترداد هذه الديون، مما يضعف الربحية ويؤثر على القدرة التنافسية للبنوك.

ومن خلال تحليلنا لأسباب ومخاطر الديون المتعثرة، والتي تتراوح بين الظروف الاقتصادية غير المواتية، إلى سوء إدارة القروض من قبل البنوك نفسها، فضلاً عن المشاكل الخاصة بالمدينين. تمكنا من تحديد العوامل المؤثرة والآثار الناجمة عنها، مما يوفر أساسًا لفهم أعمق للتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي.

في سياق تقييم آثار الديون المتعثرة على النشاط البنكي، تبين أن هذه الديون تؤدي إلى زيادة الإحتياطيات النقدية التي يتعين على البنوك الإحتفاظ بها، مما يقلل من الموارد المتاحة للإستثمار والإقراض. هذا بدوره يؤدي إلى تقليل النشاط الاقتصادي وتباطؤ النمو الإقتصادي العام.

وعلى ضوء ذلك، قمنا بدراسة شاملة لحالة الديون المتعثرة في الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، مع تحليل آليات تحصيلها وتقييم فعالية الإستراتيجيات المتبعة. تضمنت الدراسة تحليل البيانات المالية والإحصائية للفترة من 2019 إلى مارس 2024، واستعراض الإجراءات القانونية والإدارية المستخدمة في معالجة الديون المتعثرة.

إختبار صحة الفرضيات:

- بخصوص الفرضية الأولى والتي تنص على أنه كلما زاد حجم القروض الممنوحة زاد حجم الديون المتعثرة.

  قد تحققت وذلك لإرتباط تقديم القروض بمخاطر مصرفية مثل عدم سدادها، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تصنيف تلك القروض كديون متعثرة فكلما كان حجم القروض الممنوحة كبير كلما كانت المخاطرة أكبر وعليه تؤدي زيادة القروض الممنوحة إلى زيادة في حجم الديون المتعثرة، إذن فهي علاقة طردية.

- بخصوص الفرضية الثانية والتي تنص على تأجيل العملاء لتمويل مشاريعهم بسبب القروض المتعثرة.

  تحققت وذلك لأن تعثر الديون يؤثر على قدرة البنوك على تقديم خدمات مالية مستدامة وموثوقة، مايترتب عليه مخاوف بشأن استقرار البنك أو قدرته على تلبية احتياجات العملاء بسبب الديون

المتعثرة، فقد ينخفض مستوى الثقة لدى العملاء ويقل عدد العملاء الجدد المستعدين للتعامل مع البنك.

- بخصوص الفرضية الثالثة والتي تنص على أن إستخدام الإجراءات القانونية من قبل (CNEP–Banque) والبدائل التفاوضية مثل جدولة الدفعات وتأجيل الأقساط يسهم بشكل كبير في تحصيل الديون وكذا تحسين النشاطات البنكية.
تحققت هذه الفرضية وذلك نظرا للإنخفاض المستمر في نسبة الديون المتعثرة والذي يشير بدوره إلى تحسن في جودة القروض وفعالية في إدارة المخاطر الإئتمانية.

عرض نتائج الدراسة: يمكننا تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يتعلق بتأثير الديون المتعثرة على نشاط البنوك التجارية، في ما يلي:

- إن البنوك التجارية تلعب دورًا حيويًا في الإقتصاد من خلال تقديم القروض والودائع، وإدارة العمليات المالية المختلفة.
- تعتمد قدرة البنوك التجارية على تحقيق الربحية والنمو بشكل كبير على جودة الأصول، وخاصة القروض الممنوحة.
- ترتفع نسبة الديون المتعثرة عادةً في الفترات الاقتصادية الصعبة، مما يعكس تأثير الظروف الإقتصادية على قدرة المقترضين على السداد.
- تتنوع أسباب تعثر الديون بين العوامل الاقتصادية (مثل الركود الاقتصادي) والعوامل الإدارية (سوء إدارة المخاطر) والعوامل الخارجية (التغيرات في السياسات الحكومية)
- يمكن أن تؤدي السياسات المالية والنقدية غير المناسبة إلى زيادة معدلات التعثر.
- تؤدي الديون المتعثرة إلى تآكل رأس المال وتقليل القدرة على تقديم قروض جديدة، مما يحد من النشاط التمويلي للبنوك.
- تتسبب في تكاليف إضافية للبنوك من حيث تحصيل الديون وإعادة الهيكلة، وقد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات قانونية مكلفة.
- تساهم في تقليل سيولة البنوك، مما يؤثر على قدرتها على تلبية طلبات السحب والإقراض.
- شهد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط تحسنًا كبيرًا في تقليل نسبة الديون المتعثرة، حيث انخفضت من 52.00% في عام 2019 إلى 25.00% في عام 2023. يعكس هذا التحسن نجاح الاستراتيجيات المعتمدة في إدارة الديون المتعثرة.
- أثبتت الدراسة أن الإجراءات القانونية، مثل جدولة الدفعات وتأجيل الأقساط، كانت فعالة في تحسين نسبة التحصيل وتحقيق الإستقرار المالي للصندوق. ساهمت هذه الإجراءات في توفير بدائل للعملاء المتعثرين، مما ساعد في تخفيف العبء المالي عليهم وتحسين نسب السداد.

- أظهرت الدراسة أهمية تحسين آليات التقييم الأولي للعملاء وتطوير نظم الإنذار المبكر لتحديد الديون المحتملة التعثر. أسهمت هذه الإجراءات في تقليل مخاطر التعثر وتحسين جودة القروض المقدمة.
- إن فهم تأثير الديون المتعثرة على نشاط البنوك التجارية يساعد في تحديد النقاط الحرجة التي تحتاج إلى تحسين وتطوير. من خلال تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة وتعزيز السيولة والكفاءة التشغيلية.

إقتراحات الدراسة: ومن أجل الإرتقاء بالنشاط البنكي وتفادي الديون المتعثرة، قمنا بوضح مجموعة من الإقتراحات بناءا على ما تقدمنا به من نتائج وهي كما يلي:

- يجب على البنوك تعزيز نظم إدارة المخاطر وتطوير قدراتها على التنبؤ بالتعثر واتخاذ التدابير الوقائية المناسبة.
- ينبغي للبنوك تعزيز سيولتها من خلال تحسين إدارة الأصول والخصوم وضمان توفر السيولة الكافية لمواجهة الطلبات الطارئة.
- ينبغي للبنوك الإستثمار في التكنولوجيا والإبتكار لتحسين الكفاءة التشغيلية وتخفيض تكاليف التحصيل وإدارة الديون.
- يجب على البنوك العمل على تحسين عمليات التحصيل وإعادة الهيكلة لتقليل الخسائر المحتملة.
- توصي الدراسة بتعزيز التعاون مع الجهات القانونية والهيئات المالية لضمان استدامة التحصيل وتحقيق الإستقرار المالي، هذا التعاون ضروري لتوفير بيئة مالية مستقرة تدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.
- ينبغي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط الإستمرار في تحسين آليات التقييم الأولي للعملاء وتطوير نظم الإنذار المبكر.
- تنظيم دورات تدريبية لفريق العمل حول إدارة الديون وإستراتيجيات التعامل مع الديون المتعثرة، وتوعية الموظفين والعملاء بأهمية الالتزام بالتسديد في الوقت المحدد.
- يمكن للبنوك الإستفادة من التجارب الدولية في إدارة الديون المتعثرة لتقليل الأثر السلبي على الأداء المالي.

آفاق البحث في الموضوع: لقد تم من خلال هذا البحث التطرق إلى إشكالية الديون المتعثرة وأثرها على النشاط البنكي، بإعتبارها طاهرة ديناميكية وصعبة المعالجة لطبيعة العلاقة بين القرض والمخاطر، هذا ما يجعل البحث مفتوحا لدراسات أو بحوث أخرى في المستقبل تتمحور في:

- إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل كآلية للحد من ظاهرة القروض المصرفية.
- دور التكنولوجيا المالية في إدارة وتقليل القروض المتعثرة.
- الإبتكارات المالية الجديدة لتشجيع سداد القروض وتقليل المخاطر.
- تقييم إستراتيجيات الحد من الديون المتعثرة في القطاعات الحكومية.
- تأثير السياسات النقدية والمالية على معدلات القروض المتعثرة.
- تحليل تأثير الأزمات الصحية مثل كوفيد-19 على مشكلة القروض المتعثرة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد علي دغيم "**اقتصاديات البنوك**"، (مع نظام نقدي وإقتصادي عالمي جديد)، (القاهرة: دار النشر للطباعة).
2. حمزة محمود الزبيدي "**ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2002.
3. الدسوقي حامد أبو زيد "**إدارة البنوك (1)**" مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.
4. رشاد العصار، رياض الحلبي"**النقود و البنوك**" الطبعة الأولى 2010م–1431هـ (عمان، دار صفاء للنشر والتورزيع)،2009 .
5. زياد رمضان، محفوظ جودة "**الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك**"، الطبعة الثالثة 2006، (الأردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع).
6. سامر جلدة "**البنوك التجارية والتسويق المصرفي**" طبعة2011م–1435. (الاردن–عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع)، 2008.
7. شاكر القزويني "**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية_بن عكنون_ الجزائر،2000.
8. الطاهر لطرش "**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، بن عكنون، الجزائر، 2010.
9. عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، "**إدارة مخاطر التعثر المصرفي**"، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة 2010، الإسكندرية.
10. عبد الغفار حنفي "**البورصات" (اسهم_ سندات_ وثائق استثمار_ خيارات)**. الطبعة الأولى 2004/2005، (الإسكندرية: الدار الجامعية).
11. عبد الغفار حنفي "**إدارة المصارف**"، طبعة الأولى، دار الجامعة، مصر،2008.
12. عبد المطلب عبد الحميد، "**البنوك الشاملة"(عملياتها وإدارتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
13. عبد المعطي رضا ارشيد ومحفوظ أحمد جودة، "**إدارة الإئتمان**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
14. فائق شيق وآخرون،"**محاسبة البنوك**" الطبعة الثانية 2002م–1422هـ ،(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة).

15. فريد راغد النجار "**إدارة شركات تداول الأوراق المالية**"، (فنون الإستثمار في البورصة)، الطبعة الأولى 2009م، (الإسكندرية: الدار الجامعية).

16. فيصل محمود الشواوره "**الإستثمار في بورصة الأوراق المالية" (الأسس النظرية والعملية)**، الطبعة الأولى 2008 (عمان: دار وائل للنشر و التوزيع).

17. محسن أحمد الخضيري، "**الديون المتعثرة (الظاهرة– الاسباب– العلاج)**"، الطبعة الاولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر 1997.

18. محمد الطاهر الهاشمي "**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**" (الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية)، الطبعة الأولى 2010م، منشورات جامعة 7أكتوبر، الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر.

19. محمد سعيد عبد الهادي "**الإدارة المالية" (الإستثمار والتمويل والتحليل المالي والاسواق المالية الدولية)**، الطبعة الأولى 2008م (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع).

20. محمد صالح لحناوي وآخرون "**تحليل وتقييم الاوراق المالية**"، طبعة 2001/2002 (الإسكندرية: الدار الجامعية).

21. محمد علي محمد احمد البنا "**القرض المصرفي**" (دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي)، الطبعة الأولى 2006م،1427هـ، (بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية).

22. محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم شريفات "**الإستثمار في البورصة**"،**(أسهم_ سندات_ أوراق مالية)**، الطبعة الأولى 1427هـ – 2006م،(عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع).

23. محمد كمال خليل الحمزاوي "**اقتصاديات الائتمان المصرفي**"، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر،2008.

24. محمد مصطفى السنهوري "**ادارة البنوك التجارية**"، الطبعة الأولى 2013، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي).

25. محمد يونس، عبد النعيم مبارك "**النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**". (الإسكندرية: الدار الجامعية)، 2003.

26. محمد عبده محمد مصطفى "**تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة**"، الطبعة الأولى 1997، (كليوباترا للطباعة و الكمبيوتر)،

27. محمود حسين الواتدي، حسين محمد سمحان "**المصارف الاسلامية**" (الأسس النظرية والتطبيقات العملية) الطبعة الأولى 2007م–1427هـ، الطبعة الثانية 2008م_1428هـ ،الطبعة الثالثة 2003_1430هـ، الطبعة الرابعة 2012م_1433هـ، (عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع)،

28. منير إبراهيم "**الأوراق المالية و أسواق رأس المال**"، (كلية التجارة، جامعة عين الشمس)، القاهرة 1997.

29. ناظم محمد النوري الشمري "**النقود والمصارف**" **(النظرية النقدية)**،الطبعة الأولى 2010م–1431هـ (عمان ،الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2009).

الرسائل الجامعية:

1. زنداقي سارة، "**دور الساسة الإقتراضية في خفض حجم الديون المتعثرة في البنوك التجارية، (دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة بسكرة)**" ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018–2019.

2. بن ساسي محمد الأمين ، بيكي الحسين "**معالجة الديون المتعثرة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية**" (بنك الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة وبنك السلام بورقلة، (الفترة (2016–2020))، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي علوم تجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة.

3. بنية صابرينة، "**تقدير الجدارة الإئتمانية بإستخدام طرق الذكاء الإصطناعي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015م.

4. تشيكو عبد القادر، "**إشكالية القروض المتعثرة في الجزائر وطرق ادارتها**"، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015–2016.

5. فاطمة بن شنة، "**إدارة المخاطر الإئتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية**"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في علم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2009.

6. محمد حمدان علي مصلح، "**الديون المتعثرة في المؤسسات التمويلية الإسلامية وطرق معالجتها**" أطروحة مقدمة لإستكمال درجة الماجيستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

7. وائل إبراهيم علي سليمان، "**الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال في مصر– تطويرها وتحليل إقتصادي وبدائل تسويتها**"، رسالة ماجيستير، غير منشورة، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، عين شمس، 2004.

المقالات العلمية:

1. أوصغير الويزة "**إستيراتيجيات جذب الودائع في البنوك الجزائرية وأثرها على نشاطها**" (دراسة مقارنة بين بنك سوسيتي جنرال الجزائر والبنك الوطني الجزائري)، مجلة الاستيارتيجية والتنمية، المجلد08/ العدد: 15 مكرر (ديسمبر2018).
2. برلنت سيلغروفا، "**مشكلة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية**"، جامعة العلوم الإسلامية العالمية كلية الشيخ نوح للشريعة والقانون، قسم الفقه وأصوله، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف–دقهلية، العدد23، الجزء الرابع، 2021م.
3. بورديمة سعيدة، مريمت عديلة،" **دور القروض المتعثرة في تحديد القدرة الإئتمانية للبنوك التجارية، (دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل، للفترة1993–2018)**" ، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسنطينة08، العدد01، مارس2022.
4. شريف الحلبي، عدنان أحمد الهيصمي، "**الحلول المقترحة لظاهرة التعثر المصرفي كأحد آليات لدعم وتنمية الجهاز المصرف**"، المؤتمر العلمي السنوي العشرون، (صناعة الخدمات في الوطن العربي رؤية مستقبلية)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، افريل، 2004.
5. صادق أحمد عبد الله السبئي، "**إدارة الديون المتعثرة في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية**"، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، المجلد1، العدد10، 30 سبتمبر 2021م.
6. عامر سلوى، حسين بلعجوز، "**فاعلية نظم المعلومات المصرفية ودورها في تسيير القروض المتعثرة**"، **دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(BNA) وكالة المسيلة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد08/ العدد:01، الجزائر، 2023.
7. نضال العربيدة، "**دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي الولائي**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلة23، العدد02، 2007.
8. نهلة قادري، عبد الحفيظ بن ساسي، "**إدارة الديون المتعثرة في البنوك الاسلامية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، ورقلة، عدد06/جوان2017.

قائمة المصادر والمراجع

الندوات واللقاءات العلمية:

1. أشرف عبد المنعم إبراهيم، "**الديون المتعثرة (تعريفها، أسبابها، علاجها)**"، ندوة دور الإئتمان المصرفي في تنشيط السوق، مركز البحوث ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، 24 مارس 1999.
2. حريري، عبد الغني، "**دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي**"، (مداخلة حول الازمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية)، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2009.

القوانين:

القانون رقم: 64-227 المؤرخ في 10 أوت، المتضمن تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، الجريدة الرسمية، العدد (26)، الصصادرفي أوت 1964.

المراجع الأجنبية:

Rose, petersylvi: Commercial Bank management, measuring and Evaluating Bank performance international Edition, MCG raw-hill, New York, 2002,

مواقع الأنترنت:

www.cnepbanque.dz

الملاحق

الملحق رقم: (1)

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
ص.و.ت. أ/بنك" شركة ذات أسهم ب.رأسمال دج 14.000.000.000
CNEP
المديرية العامة 42 شارع خليفة بوخالفة الجزائر

المديرية الجهوية شبكة شلف
وكالة تيارت

اتفاقية قرض رقم: 2012/

بين :

- الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط – بنك، مختصر "CNEP-Banque "، مؤسسة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدره 14.000.000.000 دج، المكائن مقره بـــ : 42 شارع خليفة بوخالفة، الجزائر، ممثل بالسيّد بن يوسف عابد بصفته مدير وكالة تيارت ،المكائنة بـــ :ساحة أول نوفمبر 1954، لديه كامل السلطة بهذا الصدد،

المسمّى أسفله "المقرض" أو "الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط – بنك"

من جهة ،

و:

السيد (ة) : [redacted] ابن [redacted] المولود (ة) في: 1985/07/18 بـــ: تيارت
من جنسية جزائرية وفق شهادة الميلاد رقم: [redacted] الصادرة عن بلدية تيارت بتاريخ: 2011/02/17
الساكن (ة) بـــ: [redacted]
الحائز (ة) على بطاقة التعريف الوطنية رقم [redacted] الصادرة بتاريخ: 2003/01/14 عن دائرة تيارت
متصرفا

☐ لحسابه
☐ لحساب السيد (ة) .....المولود (ة) في : .....بـــ:.....
(إبن، إبنة) : .....و : .....، والساكن بـــ : .....
.....
استنادا إلى التوكيل الممنوح له بموجب العقد رقم.....، بتاريخ : .....
المحرّر أمام الأستاذ .....موثق .....

المسمّى "المقترض"

- السيد (ة): المولود (ة) في: بـــ:
الحائز (ة) على بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة رقم: الصادرة بتاريخ : في :
متصرفا :

☐ لحسابه
☐ لحساب السيد (ة) .....المولود (ة) في : .....بـــ:.....
(إبن، إبنة) : .....و : .....، الساكن بـــ : .....
.....
استنادا إلى التوكيل الممنوح له بموجب العقد رقم.....، بتاريخ : .....
المحرّر أمام الأستاذ .....موثق .....

المسمّى "الشريك بالدين"

من جهة أخرى،

الذين اتفقوا و حددوا حسب ما يلي، الشروط العامة و الخاصة للقرض،

تابع الملحق رقم: (1)

CNEP/BANQUE

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
ش . ع . ب . أ / بنك" شركة ذات اسهم برأسمال دج 14000 000 000
مديرية العامة 42 شارع خليفة بوخالفة الجزائر

المديرية الجهوية شبكة شلف
وكالة تيارت

اتفاقية قرض رقم: 2012/

ب – شروط خاصة

قرض لشراء مسكن لدى الخاص على أساس قيمة العقار

المادة 1 : موضوع، مبلغ و مدة القرض.

يمنح الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط – بنك لفائدة:

السيد (ة) : [redacted] مقاول المولود (ة) في: 1985/07/18 بـــ: تيارت

من جنسية جزائرية وفق شهادة الميلاد رقم:3075 الصادرة عن بلدية تيارت بتاريخ: 2011/02/17

الساكن (ة) بـــ: شارع بن يحي تيارت

الحائز (ة) على بطاقة التعريف الوطنية رقم [redacted] الصادرة بتاريخ: [redacted] عن دائرة تيارت

قرض عقاري بمبلغ: 35.000.000.00 دج (بالأرقام و الحروف) خمسة وثلاثون مليون دينار جزائري يوفى عن طريق قسط شهري على مدة: 480 شهرا.

المادة 2 : تخصيص القـــــــرض.

يخصّص القرض الممنوح المذكور أعلاه للتمويل الجزئي لشراء محل سكني لدى الخاص، كائن ببلدية تيارت أرضية بومدين د/65 قسم 123 مجموعة ملكية 113 تجزئة تبلغ مساحته 388 م² بموجب شهادة المطابقة التي تحمل رقم 2012/01 الصادرة عن بلدية تيارت بتاريخ 2012/03/04 العقار المذكور هو ملك للسيد [redacted] المولود بتاريخ 1955/09/21 بتيارت اكتسبه بموجب الإجراء الأول والمشهر بالمحافظة العقارية بتيارت بتاريخ 2004/01/11 حجم 02 تربيعة 2430

المادة 3 : مصاريف دراسة و تسيير القرض – عمولة الالتزام.

3. 1- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض، دفعة واحدة (FLAT)، مبلغ: **20.000.00** دج الذي يمثل مصاريف دراسة و تسيير القرض.

3. 2- يدفع المستدين (أو المستدينين) للمقرض عمولة التزام تحسب بنسبة واحد على ألف (1 / 1000).

المادة 4 : الفوائـــــد.

تنتج عن المبلغ المقترض فائدة تحسب بنسبة تحدد عند تاريخ إمضاء هذه الاتفاقية بـــ: 6 % سنويا

المادة 5: تعبئـــــة القرض.

يعبّأ القرض، موضوع هذا العقد دفعة واحدة.

تعبئة القرض مرتبطة بالاكتتاب المسبق لفائدة المقرض لتأمينات الإخطار المذكورة في المادة 9 أسفله.

تابع الملحق رقم: (1)

اتفاقية قرض رقم: /2012

المادة 6 : مهلة تسديد القرض: تعطى مهلة لتسديد القرض مقدرة بـــ: 12 شهرا لفائدة المستدين (المستدينين).

المادة 7 : تسديد القرض و دفع قسط التأمين.

يستهلك القرض على 468 دفعة شهرية ثابتة تقدّر بـــ: 211.975.08 دج، شاملة لقسط التأمين.

يتفق المستدين (المستدينين) و يوافق على تسديد الأقساط الشهرية المتعلقة بالقرض الحالي عن طريق اقتطاعات مباشرة في الحساب البنكي المفتوح لهذا الغرض في وكالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط – بنك: وكالة تيارت

تحت رقم: 220.100.0056326.73 باسم السيّد(ة): [redacted]

المادة 8 : الضمـــانات.

الرّهن: لضمان تسديد القرض المتّفق عليه و الفوائد، الرسوم و التكاليف، العمولات و الضّرائب، يوافق المستدين (المستدينين) على تخصيص رهن من الدرجة الأولى على المسكن المشار إليه في المادة 2 أعلاه لفائدة المقرض.

(أو إذا كان الأمر يتعلّق بممتلك آخر) علاوة على الممتلك العقاري الخاص بالسيّد: .، و المتمثّل في:

..... (وصف الممتلك) ....، بموجب عقد الملكية المعد من طرف .....، بتاريخ: .....، المشهر بالمحافظة العقارية: .....، بتاريخ: .....، تحت رقم: .....، حجم: ..... .

المادة 9 : التأمينات.

- **تأمين الوفاة – العجز التام و النهائي:** يسجل المستدين و (الشّريك بالدين أو الكفيل) لدى كرديف الجزائر (Cardif El Djazaïr) لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط – بنك، تأمينا يغطّي الأخطار المذكورة سابقا مقابل الحصص النسبية و مبلغ الأقساط التالية:

-

الوفاة فقط بالنسبة للمستدين الرئيسي نسبة التامين 100 % مبلغ قسط التامين الشهري.....دج
الوفاة + العجز التام والنهائي بالنسبة للمستدين الرئيسي نسبة التامين **100 %** مبلغ قسط التامين الشهري **18.200.00** .دج

الوفاة فقط بالنسبة للشّريك بالدين اوالكفيل نسبة التامين 100 % مبلغ قسط التامين الشهري .....دج.
الوفاة + العجز التام والنهائي بالنسبة للشريك بالدين اوالكفيل نسبة التامين 100 % مبلغ قسط التامين الشهري ...دج

تابع الملحق رقم: (1)

اتفاقية قرض رقم: 2012/

- **التأمين ضدّ الكوارث الطبيعيّة:** يكتتب المستدين و (الشريك بالدين) مع إنابة لفائدة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط – بنك، تأمينا ضدّ مخلفات الكوارث الطبيعية مع ضمان استمرار صلاحيّته طوال مدة القرض.

حرّر بـــ: تيارت يوم: 12 MARS 2012

عدد النّسخ الأصلية: **(05)** خمس نسخ

المستدين (المستدينين):
السيّد(ة): [redacted]
(مسبوقة بعبارة " قرئ و صدّق عليه")

قرئ وصدق عليه

المقرض :
الصّندوق الوطني للتوفير و الاحتياط – بنك

A. BENYOUCEF
Directeur d'Agence

البطاقة الشخصية (ب. ت.و) رقم [redacted]
الصادرة بتاريخ [redacted] عن دائرة تيارت

سجل بتيارت
يوم: 13 مارس 2012
رسوم: 2500/00
مقبوضة بالخانة ذات القيمة:
رقم: 01201926

مديرية الضرائب لولاية تيارت
مفتشية الضرائب للتسجيل والطابع
رئيس المفتشية
م - جيلالي

ملحق رقم: (2)

الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط

Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance

CNEP/Banque « Société par actions » au capital social de 14.000.000.000 DA

Siège social : 42, Rue Khelifa Boukhalfa Alger

Direction du Réseau de CHLEF '500'

AGENCE CNEP BANQUE TIARET « 504 »

N° : 82/110/56326/73/MS / DM / REC / 2013

Tiaret, le : 08 Juillet 2013

Mr / Mme : [redacted]

11 JUIL. 2013

[redacted]

TIARET

Lettre de rappel

Cher (e) Monsieur , Madame

Nous vous informons que nous n'avons pas à ce jour enregistré le(s) remboursement(s) de vos échéance(s) dus pour le mois de ***MAI A JUILLET 2013.***

Aussi , nous vous prions de vous présenter à notre agence afin de procéder au règlement immédiat de la somme de ***352 455.01 DA*** *,représentant les mensualités échues , majorée de :*

/ DA , au titre les pénalités de retard .

/ DA , au titre des intérêts moratoires .

Pour rappel , nous vous signalons que le calcul ci-dessus a été arrêté au ***31/07/2013.***

Après cette date il faudra y ajouter : */* *DA par jour de retard .*

Nous vous prions d'agréer Monsieur , Madame , nos salutations distinguées .

Le préposé au recouvrement ,

A . GHASSOUL
Guichetier

LE DIRECTEUR D'AGENCE

CNEP BANQUE Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance * BANQUE CNEP TIARET 504 WILAYA Direction

[redacted] S

Directeur d'Agence

Cité 80 logement (EX-CIA EST) BP. 180 chlef Tel : 027.77.34.67 Tel/Fax : 027.77.16.61

ملحق رقم: (3)

مكتب الأستاذة حري نادية

محضرة قضائية بدائرة اختصاص

مجلس قضاء تيارت

العنوان شارع بلهاشمي رحال تيارت

رقم الملف: 2013/2144

تبليغ تسليم إعذار

قبل الحجز التنفيذي على العقار

بتاريخ الثالث عشر من شهر أوت لسنة ألفين و ثلاثة عشرة على الساعة: 13h30 سا

بطلب من السيد(ة): الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط شبكة الجهوية بالشلف وكالة تيارت.

مقرها: تيارت .

ذكر من تقدم بالخدمة الممثل القانوني .

الذي طلب منا تبليغ و تسليم نسخة من إعذار قبل الحجز التنفيذي على العقار محرر من طرف الطالب و المؤرخ في 2013/08/12 تحت رقم2013/23

إلى السيد(ة): [redacted]

الساكن (ة): د 66 ارضية بومدين قسم 123 مجموعة ملكية 113 تيارت

مخاطبين: بن عربية حاج أحمد المعني: شخصيا

بطاقة الهوية رقم: 14/01/124.....الصادرة بتاريخ: 2012.02.22.....عن دائرة.....سيار.....

قمنا نحن الأستاذة حري نادية محضرة قضائية باختصاص مجلس قضاء تيارت الكائن مكتبها شارع لهاشمي رحال تيارت .

رقم 10 تيارت

بتبليغ وتسليم نسخة من إعذار قبل الحجز التنفيذي على العقار المتضمن مايلي:

المطلوب منكم التقرب إلى مصالح الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط وكالة تيارت لتسوية وضعية الديون المستحقة ، و هذا في أجل أقصاه 30 يوما ابتداء من تاريخ استلامكم لهذا الإعذار ،و في حالة تجاوز المهلة الممنوحة لكم سوف يكون الصندوق مجبرا على مباشرة إجراءات التنفيذ لاسترجاع جميع الديون بصفة فورية و كلية .

تحت سائر التحفظات

وبيانا للوقائع حررنا هذا المحضر الذي سلمنا منه نسخة لكلا الطرفين الكل وفقا للقانون.

المحضرة القضائية

توقيع المبلغ له

Directeur d'Agence

ملحق رقم: (4)

٣

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/بنك
ص و . ت . أ / بنك" شركة ذات اسهم برأسمال دج 14 000 000 000
المديرية العامة 42 شارع خليفة بوخالفة الجزائر

CNEP
Banque

المديرية الجهوية شبكة شلف
وكالة تيارت
رقم الملف :.....

بطاقة معلوماتية

اسم ولقب المقترض(ة)بن [redacted]

تاريخ الازدياد:1985/07/18 مكان الازدياد تيارت

ابن: [redacted] و موسافر صفية

الساكن بشارع بن يحي تيارت

مكان المشروع:تيارت .نوعيةالقرض: CBEP .المدة40.سنة.....شهرا النسبة6.%

-الضامن-

اسم ولقب الضامن:.....

الساكن ب:.....

مبلغ القرض المقبول:دج.35.000.000.00المبلغ المسلم:دج.35.000.000.00.المبلغ الإجمالي:دج35.000.000.00

تاريخ توقيع الاتفاقية:2012/04/22 تاريخ بداية التسديد2012/11/11 تاريخ التوقف عن التسديد2013/04/15

تاريخ نهاية مدة التسديد2052/03/15..... مبلغ القسط الشهري:دج 193.775.04

عدد الأقساط المسددة.00.شهرا..... مبلغ الأقساط المسددة دج.00

عدد الأقساط الغير مسددة09 أشهر ..... مبلغ الأقساط الغير مسددة1.743.975.36.الى غاية2013/12/31

#- الذي يمثل مجموع-#

متاخر مبلغ رأسمال:دج172.394.62.متاخر مبلغ الفوائد:دج1.571.580.74 متاخر مبلغ التامين:دج163.800.00

مبلغ الغرامة التاخيرية:دج ////////////////// مبلغ رأسمال المتبقي:دج34.585.371.73 .الى غاية2013/12/31

مجموع المبلغ الكلي المطالب به إلى غاية 2013/12/31 36.493.147.09 دج

مدير الوكالة

ملحق رقم: (5)

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance
CNEP/Banque SPA au Capital Social de 14 000 000 000 da
Siège Social : 42, Rue Khelifa Boukhelfa. Alger

cnep

حرر بتيارت:

الى السيدة رئيسة محكمة تيارت.

الموضوع : عريضة طلب امهار عقد رهن بالصيغة التنفيذية

لفائدة:الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط-بنك- ، مقرها الاجتماعي 42 شارع خليفة بوخالفة- الجزائر العاصمة ممثلة بالسيد محـــذب صحـراوي – مديـر وكالـــة تيارت الكائنة بساحة أول نوفمبر 54 تـــــــيارت بصفته مرتهن

ضد :[redacted] بختي الساكن تيارت شارع بن يحي تيارت بصفته راهـن

ليطيب للسيد الرئيس ----------

يتشرف العارض على لسان مدير وكالة تيارت أن يطرح عليكم الوقائع التالية :/

حيث بتاريخ 2012/03/12 أبرم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- بنك وكالة تيارت مع المدين عقد بموجبه يستفيد الراهن من قرض بقيمة 35.000.000.00 دج لشراء سكن بنسبة فائدة 6 % سنويا ، ويسترجع على شكل أقساط شهرية منتظمة على مدى 40 سنة .

حيث ظمانا للدين ابرم الطرفان عقد رهن اتفاقي من الدرجة الأولى بتاريخ 2012/04/22، مشهر لدى المحافظة العقارية دائرة تيارت بتاريخ 2012/05/17 حجم 248 رقم 52 يتضمن قيام المدين برهن العقار التالي :

محل سكني يقع بمدينة تيارت نفس البلدية ،الدائرة والولاية قسم 123 مجموعة ملكية 113 حي أرضية بومدين التخصيص د/66 ، متمثلة في بناية فردية تحتوي على طابق أرضي به: صالون،(1)غرفة، مطبخ ، حمام، مرحاض، بهو، رواق، مراب BUHANDERIE، فناء،و حديقة صغيرة.

طابق اول: به أربع (04)غرف،صالون، بهو، حمام،مرحاض، شرفتين،(02) وفراغ مطل على الفناء وفراغ مطل على الطابق الأرضي .

طابق ثاني: عبارة عن سطح به BUHANDERIE ،فراغ مطل على الطابق الاول وسطح ، الكل مشيد على مساحة اجمالية تقدر بثلاثمائة و ثمانية وثمانين مترا مربعا (388 م²)

حيث ان المدين قد اعذر عن طريق محضر قضائي مرتين : الاعذارالأول : بتاريخ 2013/08/13، الاعذار الثاني بتاريخ 2013/10/17و ذلك تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 06/132 المتعلق بتطبيق المادة 96 من قانون المالية 2003

حيث والحال هكذا و امام امتناع المدين عن التسديد لم يبق امام العارض سوى تنفيذ عقد الرهن لتحصيل المبلغ المستحق الأداء من راسمال ،فوائد، مصاريف والمبلغ المتبقي من راسمال طبقا لالتزامات العقد و المقدرة ب 36.493.147.09 دج ستة وثلاثون مليون و اربع مائة و ثلاثة وتسعون الف ومائة و سبعة و اربعون دينار جزائري و 09 سنتيم الى غاية 2013/12/31.

حيث أن تنفيذ عقد الرهن يستوجب تذييله بالصيغة التنفيذية،

حيث ان هذا التذييل مؤسس قانونا طبقا للمادة 96 من قانون المالية رقم 02/11 المؤرخ في 2002/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 و المرسوم التنفيذي 06/132 المؤرخ 2006/06/03 وكذا عقد القرض المبرم بين الطرفين .

بكل تحفظ مدير وكالة تيارت

المرفقات:
اتفاقية القرض
بطاقة معلوماتية
انذارات بالتسديد
صورة لجدول و عقد الرهن

ملخص

الديون المتعثرة وأثرها على النشاط البنكي
دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك–

By: Sellami Aya - Chaib Salim

Director: Larouse Lakhdar

الملخص:

يتناول هذا البحث العلمي تأثير الديون المتعثرة على النشاط البنكي، مع التركيز على الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط. تستعرض الدراسة أهمية جودة المحفظة الإئتمانية للبنوك وتأثير إرتفاع نسب الديون المتعثرة على الإستقرار المالي للبنوك وقدرتها على تقديم قروض جديدة. يتم تحليل البيانات المالية لتحديد الأنماط في نسب الديون المتعثرة، ودراسة العوامل الإقتصادية والإجتماعية المؤثرة على هذه النسب. كما يتم تقييم إستراتيجيات التحصيل المتبعة ومدى فعاليتها في تقليل نسبة الديون المتعثرة. يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية لتحسين إدارة المخاطر وتعزيز استقرار البنوك من خلال إستراتيجيات مبتكرة وإجراءات فعالة لإدارة الديون المتعثرة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، النشاط البنكي، الديون المتعثرة، إدارة المخاطرة.

Abstract:

This scientific research addresses the impact of non-performing loans on banking activity, with a focus on the National Savings and Reserve Fund. The study reviews the importance of the credit portfolio quality of banks and the effect of rising non-performing loan ratios on the financial stability of banks and their ability to issue new loans. Financial data is analyzed to identify patterns in non-performing loan ratios and to study the economic and social factors influencing these ratios. Additionally, the study evaluates the effectiveness of collection strategies employed to reduce the proportion of non-performing loans. The research aims to provide practical recommendations for improving risk management and enhancing bank stability through innovative strategies and effective measures for managing non-performing loans.

Keywords: commercial banks, banking activity, non-performing loans, risk management.